



PROVISIONAL

A/41/PV.6  
29 September 1986

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،  
يوم الثلاثاء ، ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد شودي (بنغلاديش)  
شم : السيد بن عبدالله (عمان)  
(نائب الرئيس)

كلمة فخامة السيد أريك أرتورو ديلبايه ، رئيس جمهورية بنما

ألقى كلمة كل من :

السيد المبروك (تونس)  
السيد شغرنادزي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)  
السيد جيوفري هاو (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية)  
السيد فاييرينين (فنلندا)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

ش ١٢٤٤ 86-64084/A

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥

كلمة فخامة السيد أريك أرتورو ديلبايه ، رئيس جمهورية بنما  
الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية هذا الصباح  
 الى كلمة رئيس جمهورية بنما .

اصطحب السيد اريك ارتورو ديلبايه ، رئيس جمهورية بنما داخل قاعة الجمعية  
العامه .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنيابة عن الجمعية  
 العامة ، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد اريك ارتورو ديلبايه ،  
 رئيس جمهورية بنما ، وأدعوه الى القاء كلمته أمام الجمعية .

الرئيس ديلبايه (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : السيد الرئيس ، إن  
 هذه المنظمة ، باختياركم لرئاسة الدورة الواحدة والاربعين لجمعيتها العامة قد  
 اتخذت قرارا حكيما للغاية ينبغي أن نهنئ أنفسنا عليه ، لأنه سيتيح لنا الاعتماد على  
 الإمكانيات الكبيرة لمهاراتكم السياسية ، وخبرتكم الدبلوماسية ، وارشادكم الحكيم ،  
 واهتمامكم العميق ، والتزامكم بمصير المجتمع الدولي .

ترحب بنما بحرارة بالشعوب والحكومات الممثلة هنا وتأمل ان تنضم الينا في  
 المستقبل القريب بقية أمم العالم كأعضاء كاملتي العضوية ، حتى تستطيع هذه المنظمة  
 أن تحقق هدفا من أهدافها الرئيسية .

ويسعدني أن أعرب عن امتنان بنما العميق للسيد الامين العام خافيير بيريز دي  
 كوييار على مشابرتة وتفانيه ، وحكمته وبصيرته ، وكلها صفات ميزت جهوده المستمرة  
 لاستعادة السلم حيثما تمزق أو تعرض للتهديد والحفاظ عليه حيثما ظل قائما . فالتقدم  
 الذي أحرز مؤخرا في قضية السلم يرجع ، الى حد كبير ، الى تفانيه غير العادي ولذا  
 فإن الشناء والتقدير اللذين سيزجيان اليه في هذه الدورة ، سيكونان عن جدارة .

وفيما يتعلق ببنما ، بوجه خاص ، فإننا ممتنون للموقف الإيجابي الذي تبناه  
 والاهتمام الكبير الذي استمع به الينا فيما يتعلق بمشكلات بنما بالذات وكذا  
 بالمشكلات المتعلقة بجهودنا السلمية في إطار مجموعة كونتادورا .

تقوم السياسة الخارجية التي تنتهجها حكومتي على أساس تقليد راسخ من النضال ضد الاستعمار والتمييز بكل اشكالهما ومظاهرها ، وضد استخدام القوة كأداة للقهر والإخضاع ، وضد التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، والدفاع عن مبدأ المساواة بين الشعوب ، والعمل على تحقيق الاحترام الصارم لحقوق الانسان ، ومبدأ التسوية السلمية للنزاعات ، والتوزيع المنصف لمزايا التقدم البشري العلمي والتقني والثقافي ، وفوق كل شيء من أجل حق الدول في أن تحترم سلامتها الإقليمية ، وحق كل الشعوب في التمتع بالاستقلال السياسي وتحديد مآثرها ، دون أي تدخل من أي نوع - ولا سيما التدخل بالضغط الخارجي .

لهذه الأسباب الأساسية ، أود أن اسجل أمام هذه الجمعية أن بنما ترفض وتدين الغزو المسلح العنيف لافغانستان وتؤيد مطالب الشعب الافغاني بانسحاب القوات السوفياتية من اراضيها . كما ترفض حالة العدوان الدائم التي تعاني منها بلدان خط المواجهة وحالة الشعب الناميبي ، لان هذه الحالة تنطوي على انتهاكات صارخة للقانون الدولي تستحق ادانة اجماعية من كل الأمم ، بوصفها خطرا يتهدد المثل التي انشئت هذه المنظمة على أساسها . وعلاوة على ذلك ، يجعلنا ذلك العدوان والحالة الناشئة عنه نرى بوضوح مخيف أن جهودنا متظل غير مجدية في مواجهة غطرمة الاقلية العنصرية ، إذا ما اقتصرنا على الجزاءات المعنوية وحدها .

كما أود أن أعرب عن أصف بنما إزاء التعنت الذي تبديه حكومة بريتوريا في تشبثها بأشد الممارسات مدعاة للخزي . ان غالبية شعب جنوب افريقيا قد أظهرت منذ وقت طويل أن الفصل العنصري قد انقضى زمانه كصفة للتعايش البشري . إلا أن عدم التسامح والتعصب مازالت لهما الغلبة ، للأسف ، على الجهود التي لا تكل التي يبذلها العالم المتحضر وقد امتلا استغظاعا وتولاه الإنزعاج إزاء الجرائم التي ترتكب يوميا في ذلك الإقليم .

وفي صميم النضالات التي سبق انتصارنا فيها أعظم ما خضناه من كفاح ، ظل هناك احترامنا لمبدأ المساواة بين جميع البشر . لذلك ، نود أن يتواجد ، بأسرع ما يمكن ، في جنوب افريقيا ، نظام يقوم على المساواة يعكس رغبات أغلبية الشعب ، وحكومة منتخبة ديموقراطيا تصحح تصحيحا تاما الممارسات المقيتة التي ظللنا نشجبها وندينها باستمرار .

وفضلا عن ذلك ، وعلى أساس نفس الاعتبارات ، تؤيد بنما مدغشقر في مطالبتها بالجزر الملغاشية ؛ كما تؤيد جزر القمر في حقها الاصيل في ضم جزيرة مايوت لولايتها ؛ وتؤيد بوليفيا في تطلعها الذي طال أمده للوصول الى البحر ، الأمر الذي يساعدها في عملية تنميتها ؛ وتؤيد أسبانيا في رغبة التوصل الى تسوية تفاوضية لمشكلة جبل طارق ؛ وتؤيد قبرص في رغبتها المبررة كل التبرير في أن تنال الاعتراف العالمي باستقلالها وحريتها . كما تؤيد بنما انسحاب القوات الفيتنامية من كمبوتشيا وإجراء انتخابات حرة في ذلك البلد ، في ظل اشراف دولي صارم .

وبروح عالية من الرغبة في التوفيق والمصالحة متؤيد بنما أية جهود تبذل لإنهاء التوترات وأعمال العنف بين العرب والاسرائيليين . لقد أنشئت دولة اسرائيل بقرار من هذه المنظمة ، وهو قرار تؤيده بنما بقوة ، كما تؤيد بقاء ذلك البلد واشتراكه في مجتمع الأمم . وهي تؤيد أيضا أي جهد يبذل للتوصل الى انهاء حالة الحرب التي طال أمدها بين إيران والعراق ، وتطالب حكومتي البلدين بالاحترام التام للسفن التي ترفع علم بنما والتي كان بعضها ضحية هجمات غير مبررة ، الأمر الذي يعد انتهاكا صارخا للاتفاقيات الدولية . وتؤيد بنما أيضا أي محاولة تجري للتوصل الى وضع حد لاقتتال الاثقاء في صفوف الشعب اللبناني ، وتؤيد جميع الإجراءات الرامية الى كفالة التوحيد السلمي للشعب الكوري ، وهو ما ينبغي أن يتحقق عن طريق الحوار المباشر بين الطرفين . ويحدونا الأمل أن يحدث ذلك في القريب العاجل . بحيث تصبح جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية عضوين في الأمم المتحدة حتى يتحقق تمثيل هذين الجزئين من شبه الجزيرة الكورية في هذه المنظمة .

وبالمثل ، ترحب بنما بأية جهود تبذل للتوصل الى إجراء مفاوضات بين حكومة جمهورية الأرجنتين وحكومة صاحبة الجلالة البريطانية بغية إزالة آخر آثار الاستعمار من جزر مالغيناس .

ونود أن نضيف أن القدرة التدميرية للأسلحة النووية التي تقوم بتكديسها ووزعها الدولتان العظميان الرئيسيتان من الضخامة بحيث يكفي مجرد التنويه السى قوتها مقدرة بكمية الديناميت لكل انسان على وجه الأرض كإشارة مفحمة توقفنا على المسار المنافي للعقل الذي ملكته البشرية حتى الآن .

وقد عرض رؤساء دول أو حكومات الأرجنتين وجمهورية تنزانيا المتحدة والسويد والمكسيك والهند واليونان مساعدتهم في السعي الى التوصل لاتفاقات بين البلدان الحائزة للأسلحة النووية ، فقاموا ، بذلك ، بمبادرة رحبت بها جميع شعوب العالم . وتعتبر الإعلانات التي صدرت عنهم والنتائج التي توصلوا اليها في المكسيك في الشهر الماضي انعكاسا أميناً لموقفنا وآمالنا .

وقد تابعنا في الأشهر الأخيرة عن كثب وبإهتمام بالغ التمريجات والمقترحات التي صدرت عن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية لأنها تحيي الأمل في أن هذين البلدين سوف يحرزان تقدماً محددًا صوب التوصل الى اتفاقات أساسية تبدد مخاطر اندلاع المحرقة النووية ، تلك المخاطر التي ظلت معلقة فوق رؤوسنا طيلة العقود الأربعة الماضية .

ولا يمكن أن يكون هناك شك في أن أية خطوة ملموسة صوب حظر الأسلحة النووية ومنع تكديسها ، وأي تدبير للحيلولة دون اتساع نطاق سباق التسلح وانتشاره في الأرض سيظل مدعاة للابتهاج العالمي ، إذ لا يمكننا أن نسمح بأن يأتي اليوم الذي يرفع فيه الانسان عينيه الى السماء بحشا عن إجابة على تساؤلاته الأبدية فلا يرى إلا الشبح المخيف لغنائم الوشيك .

وأود هنا أن أسجل موقفنا فيما يتعلق بآفتين رهيبتين من آفات عصرنا تستحقان أكثر الإجراءات صرامة ، وتتطلبان اليقظة الدائمة من جانب جميع الحكومات ، وهما الإرهاب والعقاقير .

ان هذه المنظمة يتعين عليها أن تدين بقوة الإرهاب بجميع أشكاله المخيفة  
حيثما ظهرت ، حيث لا يستطيع الضمير الإنساني أن يقبل التضحية بأرواح الأبرياء لصالح  
التكتيكات النضالية ووسائل الإقناع بغض النظر عن هوية مرتكبي تلك الجرائم التي  
لا يمكن التسامح إزاءها ، وبغض النظر عن هوية المحرضين عليها أو المشجعين على  
ارتكابها .

ونفس الموقف ينبغي أن يتخذ إزاء مشكلة الاتجار في العقاقير المخدرة  
واستخدامها ، فانتشار هذه العقاقير قد وصل الى مستويات خطيرة في العديد من  
البلدان . وعلينا التزام مباشر باستئصال هذا الورم الخبيث من مجتمعنا البشري  
المعاصر ، لانه يفسد ويقوّض المبادئ الأساسية للسلوك ، تلك المبادئ التي لا خلاف على  
أنها لا غنى عنها لحياة الشعوب .

ففي مواجهة هذه الهجمة المستمرة على جوهر أفضل أماني الشعوب وثمار تقدمها  
الاجتماعي والثقافي ، ينبغي أن نتصرف متحدين بوعي وادراك وبلا كلل من أجل القضاء  
على انتاج المخدرات وتوزيعها ومقاومة الاتجار فيها . وتحقيقا لهذه الغاية ، ينبغي  
أن نلتزم نفس القدر من اليقظة ونبدي نفس الاهتمام ونفس الحماس على الصعيد الدولي  
والمحلي دون أن نقع في مصيدة الاستفراد أو ادانة الفساد في بيوت الآخرين في الوقت  
الذي نغمض فيه أعيننا عما يجري في بيتنا ذاته .

ينبغي أن تقوّي مشكلة المخدرات وحدة الانسان ووحدة الامم ، فعندما ندرك جميعا  
أن قيمة الحياة الانسانية تتجاوز أي اعتبار آخر سوف نستطيع أن نقيم جبهة مشتركة  
لانتقاد البشرية من هذه الافة .

ونحن نعترف بالجهود التي تبذلها الدول الأخرى صوب تحقيق هذه الغاية ونشيد  
بها . وبمنما لم تنج من هذه الافة ، وإسهاما منا في هذه القضية المشتركة ، سوف يمدد  
بلدنا خلال الايام القليلة القادمة مكا قانونيا جديدا يعالج مشكلة المخدرات بوصفها  
مشكلة دولية ، ويسمح بالتعاون الكامل فيما بين الدول لقطع الطريق على ارتكاب  
الجرائم الخاصة بالمخدرات ، ويسمح بمصادرة السلع على أساس التعامل بالمثل فيما  
بين الدول ، ويعجّل بإجراءات تسليم المجرمين المعتقلين في هذه القضايا ومعالجة

مرتكبيها بمعقوبات أشد صرامة حتى يمكن التمدد لهذه الكارثة الاخيرة التي تهدد الاجيال الشابة .

وفيما يتعلق بالحكومات التي تجاهد حاليا لحل معضلة الوفاء بالتزاماتها المالية الدولية ، يهولنا ان نقارن بين كمّ الدين الخارجي لاقل البلدان نموا وحجم الميزانيات العسكرية للدول الكبرى .

فنحن ، في سياق تلك المقارنة ، نجد - من جانب - تطلعات شعوبنا الى العيش في ظل قدر أكبر من الكرامة ، ومن جانب آخر ، نجد ، ببساطة ، القدرة المتعاطفة على الموت والتدمير . وعلى جانب ، نرى قطاعات شاسعة من البشرية تعيش في فقر مدقع ، وعلى الجانب الاخر ، نرى اجتهادا لا يتوقف في تطوير وتحسين آلية الموت والدمار المروع .

ورغم أن البلدان النامية ترحب بإمكانية توصل الأمم القوية إلى اتفاق في مجال الاقتصاد والسلام ، فإنها تشعر بالاستياء لعدم الالتفات إلى الامكانيات المحدودة لتقدم الضعفاء ورفاهتهم . وتحدو هذه المعادلة بنما إلى تأييد كافة الجهود المبذولة سعياً إلى تعزيز السلم والأمن لاسيما على الصعيد الاقليمي ، بينما تحث في الوقت نفسه على تخصيص جانب من الموارد لبرامج التنمية الاقتصادية ، والتقدم الاجتماعي ، التي يقتضي الأمر الاضطلاع بها على وجه الاستعجال .

وأول شاغل أود أن أذكره عند التعرض للمشاكل الراهنة التي يعاني منها الاقتصاد العالمي حالة الاختناق التي خلقتها الالتزامات المترتبة على الديون الخارجية في البلدان النامية ، والتي تعوق تلك البلدان عن الوفاء بالمتطلبات الاجتماعية وكفالة نمو اقتصادي كاف ، ان تلك الحالة لا بد وأن تحمل البلدان الدائنة ، التي تبدي اهتماما كبيرا بمون السلم والحرية الديمقراطية ، على ادراك أن الفقر والتخلف ينطويان على بذور الاضطراب الاجتماعي الذي يدفع الشعوب إلى التهيج والعنف التماسا لحلول سياسية أخرى يبدو لهم أنها قد تؤدي إلى تحسين ظروفهم المعيشية الهشة .

ان المشاكل المعقدة التي لا حصر لها والتي تخيم على تكافل الاقتصادات في عصرنا هذا تجعل من القلق واضطراب النظام الاجتماعي أو انهياره واللجوء إلى العنف المسلح في بعض المناطق ، أخطارا جلية تحدى بسائر بلدان العالم وتتهدها . وما زال عدم التكافؤ في تدفق رأس المال والمعارف التقنية لقصر التقدم والتنمية بمعدلات مرضية على قلة ضئيلة من الشعوب . فالعشر العاشر الذي يلازم المحرومين الذين تجتاحهم موجة عارمة من الاحباط نتيجة للتطلعات المشروعة التي لم تتحقق ، يهدد مستقبل السلم والحرية في سائر الأمم . ومتى ادركت حكومات البلدان التي تتوافر لديها الثروة والقوة تلك الحقيقة ، ستتبين البشرية سبيلها إلى احترام المثل العليا التي يقوم عليها السلم والحرية .



وبغية تهيئة الظروف الضرورية لكفالة نمو الاقتصاد العالمي بشكل متواصل .  
ينبغي لنا أن نحلل بصورة متعمقة العلاقات الاقتصادية فيما بين الدول ونعيد تنظيمها  
بما تمليه علينا ضاثرنا كيما يكون هناك انصاف حقيق في التبادل التجارى وفي دراسة  
العوامل التي تحدد توزيع استثمارات رأس المال .

وما زالت الحلول الممتدة للتصدي لازمة الديون تعلق مصلحة البلدان الدائنة  
على متطلبات التنمية والاستقرار السياسي في البلدان المدينة . وبما بلد قد عقد  
العزم على الوفاء بمسؤولياته فيما يتعلق بسداد الديون الا أنها تود أن تنبذ  
المجتمع المالي الدولي الى أنه ينبغي له ألا يلجأ تحت ذريعة الرغبة في تجنب كارثة  
مالية عالمية - الى وضع أى بلد موضعاً يجد نفسه مضطراً فيه الى الاختيار بين تلبية  
الاحتياجات الأساسية لشعبه والتخلل من التزاماته .

وازاء ذلك المأزق ، تقع على عواتق حكومات جميع البلدان الدائنة والمدينة  
على حد سواء ، وعواتق كافة مؤسسات ووكالات الائتمان الدولي ، مسؤولية لا مهرب منها  
تتمثل في وجوب توفير حلول خلاقة تمكننا جميعاً من التغلب على الازمة دون أن ندمر  
المستقبل .

وبنما ، ادراكاً منها ، لمسؤوليتها كأمة ، ووعياً بتاريخها كبلد مضطرب ،  
تكرر عرضها عقد اجتماع قمة يضم كل البلدان والهيئات المعنية كيما يتسنى ، من خلال  
الحوار الواقعي والبناء التوصل الى حل ناجح وفعال لدرء الخطر المحدق بنا جميعاً .  
واعترافاً منا بما تبذله الأمم المتحدة من جهود في صعيها الدائب الى صون  
السلم وأنشطتها العديدة الرامية الى النهوض بالتقدم المادى والفكرى للبشرية ، أود  
أن أعرب عن امتنان شعب بنما للمنظمة لما اتخذته من اجراءات محددة وما مارسته من  
نفوذ ايجابي دعماً لنا في النضال الذى نخوضه ، ودفاعاً عن المثل العليا التي ندين  
بها في بنما .

ولا يمكننا أن ننسى التأييد الذى لاقاه اقتراح اكيلينو بويد ، سفير بنما ،  
دعوة مجلس الأمن الى الانعقاد في بنما في مرحلة حاسمة من جهودنا الرامية الى الحصول

على الغاء لمعاهدة بنما المشينة التي عقدت سنة ١٩٠٣ . ثم شرفتنا المنظمة بعدها بانتخاب الرئيس السابق ايويكا رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين ، وهو شرف لن يمحي من ذواكرنا أبدا .

وفيما يتعلق بالازمة في امريكا الوسطى ، فقد كانت وشيقة كونتادورا التي سلمت الى وزراء خارجية بلدان امريكا الوسطى الخمسة في ٧ حزيران/يونيه الماضي ثمرة لثلاث سنوات ونصف سنة من المحادثات والمفاوضات مع البلدان المعنية مباشرة وضعت خلالها صبغ للاتفاق درمت ونوقشت ونقحت بعناية بحيث لم يتبق الا خلافات طفيفة تتعلق بالمناورات العسكرية الدولية والحد من التسلح وتخفيضه .

وتحليل تلك الوشيقة التي تشمل عددا كبيرا من النقاط التي تسنى التوصل الي تفاهم بشأنها بمشاركة من كل بلدان امريكا الوسطى رغم عديد المشاكل والمعوقات ، ينبغي أن يعقبه قرار سياسي تتخذه تلك البلدان لتسوية الامور التي مازالت معلقة ، ومن ثم يتسنى لها أن تشرع ، وقد تحلت بالواقعية ونفاد البميرة ، في توقيع وشيقة السلم .

وقد نجحت وساطة مجموعة الكونتادورا هي وفريق الدعم في التغلب على الخلافات الرئيسية والارتياح المتأمل في النفوس ومشاعر النقمة ، والتقريب بشكل ملموس بين المواقف والتطلعات المختلفة ، واضطلعت بذلك بمهمة مصالحة قربتنا من تحقيق السلم . وطيلة تلك الفترة ، منعت روح الكونتادورا وما انبنى عليها من عمل انتشار الاعمال القتالية وحالت دون نشوب حرب واسعة النطاق . ومنذ أن استهلكت جهودها ، ألحت مجموعة الكونتادورا وهددت على أن الاتفاق على الشروط اللازمة لتحقيق السلم وقبول تلك الشروط والالتزام بها كلها أمور تتوقف في المقام الاول على توافر الارادة السياسية لبلدان امريكا الوسطى والاجماع السياسي لبلدان المنطقة التي تربط بينها صلات ومصالح هامة .

وقد عقدت بنما العزم ، هي وسائر بلدان مجموعة الكونتادورا على مواصلة الجهاد في سبيل اقرار نهج امريكا اللاتينية ، الا وهو تسوية المنازعات بالوسائل

السلمية ، ومهما كانت الظروف ، لن يتغير هدفنا الراسخ الرامي الى المضي في السعي  
لابرام مك دولي يعيد السلم الى منطقة امريكا الوسطى .

وتود جمهورية بنما ان تعلن امام هذه الجمعية ان القطاعات الرجعية اذ تستفل  
امكاناتها الاقتصادية الكبيرة ونفوذها الضخم انما تحيك المؤامرات وتنسج الاكاذيب  
لتشويه صورة حكومات بلدان مجموعة الكونتادورا وهي لا تتورع عن شيء محاولتها  
الخشيسة لتقويض العملية الرامية الى تحقيق تسوية سلمية واحباط تطلعات شعوبنا الى  
السلم .

ولا يسعني في هذا المحفل الهام الا ان اردد بتلك القوى التي تشن حملة ضارية  
على بلدى سعيا منها لاهدار حقنا في ادارة قناة بنما وتشغيلها والدفاع عنها ابتداء  
من التاريخ المتفق في معاهد توريوخوس - كارتر والحفاظ على حياد القناة بما يوفر  
خدمة فعالة لامم العالم قاطبة .

واسمحوا لي الآن أن أشير إلى مسألة خطيرة تعني جميع الحكومات الممثلة هنا والمعنية بمون مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والسطوة الكاملة للقانون الدولي .

في أيلول/سبتمبر ١٩٧٧ ، رحب المجتمع الدولي بنتائج جهد استمر أعواما من جانب بنما توج بتوقيع معاهدات ثوريخوس - كارتر . فباحساس عال بالعدل ، قدمت الدولة العظمى في أمريكا الشمالية ، وبنما ، البلد الناشء المغير ، إلى العالم ، من خلال تلك المعاهدات ، مثالا يدعو للاعجاب لما يمكن تحقيقه عندما تتحلى الدول بالارادة والعزم على حل خلافاتها القديمة واختلافاتها العميقة ملما .

فاذا عقد البلدان العزم على اعلان المصالح المشتركة على المصالح الشخصية الضيقة المشيرة للخلاف والشقاق ، اتفقا على نظام لادارة وتشغيل القناة والدفاع عنها حتى ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٩ ، على أن تنتقل ملكية ذلك الممر المائي الموصل بين المحيطين إلى جمهورية بنما في ذلك التاريخ بلا قيد أو شرط وفي حالة تشغيلية جيدة .

الا أن كونغرس الولايات المتحدة الأمريكية أصدر في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ ، أي قبل بدء سريان المعاهدات بأربعة أيام ، القانون العام ٩٦ - ٧٠ الذي حدد فيه السلوك الذي يتعين على هيئة قناة بنما أن تتبعه حيال المعاهدة الموقعة مع جمهورية بنما ، وبالتالي ، حد من الحقوق المتأصلة في نظام الادارة المشتركة حقا .

ونتيجة لهذا الاجراء ، الذي يرقى إلى اخضاع أعراف القانون الدولي لحكم أحد الاطراف ، بما يتيح له املء ارادته ، قدمت حكومتي احتجاجا فوريا ، أتبعته بعدد من العروض قدمتها بنما على الصعيد الثنائي عملا على وضع نهاية لهذه الحالة .

الا أن كونغرس الولايات المتحدة قام - بالتجاهل لنطاق اتفاق عقد بين البلدان وبالتفاضي عن الطبيعة الرسمية للمكوك المتعلقة به - بإنشاء نظام بالارادة المنفردة مازال قائما ، تتخذ الولايات المتحدة بموجبه كل القرارات ويقتصر دور البنميين فيه على اعلان عدم موافقتهم ، والاحتجاج على عدم الاعتراف بحقوق جمهوريتهم .

وهكذا تولت هيئة قناة بنما ادارة جميع الشؤون المتعلقة بالقناة ، كما طبقت منذ ذلك الوقت ، من جانب واحد ، سياسات وممارسات تناقض روح الاتفاقات التي عقدت بين الولايات المتحدة وجمهورية بنما .

ولقد نددت وزارة خارجية بنما والاعضاء البنميون في هيئة القناة ، مرارا وتكرارا ، بهذه الاجراءات التي نعتبرها مخالفة للمعاهدات . ونتيجة لاصرارنا ، نجحنا في تصحيح عدد صغير جدا من تلك المخالفات . الا أن بعض المخالفات الرئيسية لم تحظ حتى بالنظر فيها .

لقد خسرت جمهورية بنما بعض الاموال ، كانت من حقها الشرعي وفقا للمادة ١٢ من الفقرة ٤ جيم لمعاهدة قناة بنما الموقعة في عام ١٩٧٧ ، نتيجة للممارسات المحاسبية غير السليمة التي اعتمدها هيئة القناة . ومهما بدت تلك المبالغ تافهة ، بالقياس الى ميزانية لولايات المتحدة ، فانها تمثل دخلا كبيرا بالنسبة لاحتياجات بلدي المالية اللازمة لمواجهة أكثر احتياجات السكان الحاحا .

وفضلا عن ذلك ، يُحمل - بالارادة المنفردة أيضا - ما تنفقه هيئة القناة من أموال تغطية للالتزامات الخزائنة الامريكية ، على حساب نفقات تشغيل القناة ، وبهذا فانها تنفق ارباحا كان يمكن أن تستغل لتمويل التحسينات الملحة التي يجب ادخالها على القناة ، والتي بدونها ستصبح القناة في المستقبل غير قادرة على استيعاب حركة النقل البحري الدولي المتزايدة .

كما أن السياسات العمالية التي انتهجت دون موافقاتنا أيضا ، تحرم البنميين من الوصول الى المراكز العليا في المجالين التقني والاداري ، بالمخالفة لمبدأ زيادة المشاركة الذي يعتبر ضروريا لتحقيق عملية النقل في ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٩ ، دون مشاكل أو تعقيدات من أي نوع .

ولهذه الاسباب ، اضطلعت حكومتي ، بعزم متجدد وتصميم تام ، بجهد يكفل الفاء القانون العام ٧٠-٩٦ ، الذي أصدره كونغرس الولايات المتحدة ، أو تعديله تعديلا جوهريا بحيث لا يعود يشكل انتهاكا للاتفاقات التي تسنى التوصل اليها ، بأحسن النوايا ، في عام ١٩٧٧ .

ونحن نشعر أنه كان ينبغي ، بعد توقيع معاهدات توريخوس - كارتر أن يوضع حد للنضال الذي اضطر بلدنا الى خوضه . الا ان اصدار القانون ٩٦ - ٧٠ واجهنا بنضال

جديد ، بات من المتمعين على البنميين اليوم أن يفتوه دفاعا عن مصالح الاجيال القادمة .

وستواصل بنما الالتزام باخلاص بالتزاماتها كفريك في القناة ، بروح من التعاون التام وحسن النية ، مطمئنة في ذلك الى أن الشعوب بالعدل لدى أولئك الذين صنعوا الديمقراطية المظيمة في الولايات المتحدة سينسحب أيضا على الشعب الذي يعمش على ضفتي القناة .

واستجابة للرغبة العميقة في السلم ، لدى الشعب البنمي ، أود أن أعتنم هذه الفرصة لاحك الحكومات الممثلة هنا ، التي لم توقع بعد البروتوكول الملحق بالمعاهدة والخام بحياد القناة ، أن تنظر في مدى استصواب توقيعها دونما تأخير - وهي خطوة ستكون مبعث ارتياح شديد لنا .

ان الدول النامية - وبالذات تلك التي لا تزال غالبية السكان فيها تعيش في ظروف مزرعة من الجوع والبؤس - هي المقتل في بحية المجتمع البشري . ولن يتسنى للانسان أن يعيش بمخجاة من التهديد بالحرب طالما استمر وجود الاختلافات الواسعة والمخزية بين البلدان .

ان الذين يملكون أعلى المؤهلات وأعظم الخروات هم القادرون على الاسهام ، أكثر من غيرهم ، في تخفيف عبء الطموحات المحبطة الثقيل ، وتمحيح أوضاع الاجحاف الخفية المملقة ، كسيف ديموفليس ، على أعناق بني الانسان جميعا .

ان من الضروري لكل دول العالم - كبيرها وصغيرها ، غنيها وفقيرها - ومن الحتمي شعوبها أن تلزم نفسها الزاما تاما بالهدف الخبيل المتمثل في تجميع جهودها وامكانياتها بغية ايجاد حلول ايجابية للمشاكل الخطيرة التي خلقتها التنمية غير الكافية . اذ ان الحاجة تدفع الشعوب الى التصرف بما يتجاوز السلوك المتحضر ، وتحول المرء الى عدو لخصه .

ولا بد أن ندرك أن الامم المتحدة قد تعرضت لما أضف فعالية أهدافها ، وهي المنظمة التي بعث انشاؤها ، قبل ٤٠ عاما ، الأمل في صدر عالمنا ، وكان هدفها الأهم

أن تصبح ، في أسمى تجسد لمراميها ، أكبر محفل يمكن للبلدان أن تتوى فيه نزاعاتها عن طريق الحوار الدولي .

ان هذا الحمن الأخير العظيم لمون السلم الدولي لا يسهه أن يصبح ناقدا أهميته واحترامه وحيويته ، وكلها لا غنى عنها ان كان له أن يقوم بمهمته النبيلة . وسعيها الى ذلك لا بد للأمم المتحدة من تجديد طاقاتها وقواها لتمود الى ما كانت عليه عند انشائها . ولا بد لها ، كيما تستطيع ذلك ، أن تتلقى الدعم الشابت من جميع السدول الاعضاء التي ألزمت نفسها بمبادئ السلم المنصوب عليها في الميثاق .

غير أن ذلك التأييد لا ينبغي أن يقتصر على التمسك النظري بالمبادئ العادلة ، التي تنتهك ، فيما بعد ، بغير عقاب . بل يجب بالأحرى أن يحول الى معيار شابت للسلوك لا سبيل الى اختزاله في مواجهة أى صراع يتهدد السلم العالمي أو يعرض للخطر حق جميع الشعوب المقدس في الحياة .

لقد كانت بنما دوما ومازالت دولة محبة للسلم فوق كل شئ آخر وبسبب الطبيعة الخاصة للتشكيل الجغرافي لاراضي بنما والذكاء الخلاق للانسان الذي صنع هذا البلد ، فإننا نحن البنمييين ، تفهمنا دائما الاهداف السامية المتمثلة في خدمة العالم . وقد نالت دول امريكا اللاتينية بنخالها من أجل الاستقلال حق العيش في حرية ، وادارة مآثرها مع الاحترام اللازم لحق الآخرين . وهذا السلم كما عرفه المكسيكي البارز بنيتو خواريز بأنه مبني على احترام حقوق الآخرين ، هو راية هذه المنظمة وهو السلم الذي تحرم عليه بنما وتدافع عنه كدولة مستقلة ذات سيادة . وقد عززت ديمقراطية بنما بتقليد تاريخي نود جميعا ان نجده ونعززه اليوم ، فلدينا الظروف الضرورية لتمييز علاقات السلم والحرية والاحترام مع كل دول العالم . فليغلب السلم على الحرب ، ولتنتصر الحرية على الاستعباد ، ولتسد الديمقراطية على الشمولية ، ولينتصر العدل على الظلم ، ولتقهر التنمية التخلف ، ولتسد الحضارة على البربرية ، وليخرج الانسان من دوامة ظروفه الراهنة ، مواطننا عالميا ، بالمودة والشكل اللذين جبله الخالق عليهما .

اصطحب السيد اريك ارتورو ديلبايه ، رئيس جمهورية بنمالي خارج قاعة

الجمعية العامة ،

البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)

### المناقشة العامة

السيد المبروك (تونس) : لي الشرف أن أمثل تونس للمرة الاولى في اجتماع منظمة الامم المتحدة للإمداع بموت تونس ، تونس العربية الافريقية الممتنزة بعروبيتها . وبهذه المناسبة يسرني ، سيدي الرئيس ، أن أقدم لكم خالص التهاني بمناسبة انتخابكم للدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة . وإن الاجماع الذي



حظيتم به عند ارتقائكم هذه المهمة السامية يبرهن على مالكم من مكانة لدى الدول الاعضاء . وأن الوفد التونسي على يقين من أن ما تتحلون به من خصال الدبلوماسية الضليعة ، ومن التجربة الثابتة ، واتساع المعرفة بشؤون الأمم المتحدة سيكون لكم خير معين على تسيير مداولاتنا ، التسيير الموفق في المواضيع الهامة والدقيقة المدرجة بجدول الاعمال .

ولتسبحوا لي بأن أحيي صاحب السعادة السيد دي بينيس الذي لي صلة به قديمة وروابط صداقة والذي باشر رئاسة الدورة الأربعين . لتسبحوا لي أن أقدم له تحية تقدير هو جدير بها ، وبأن أعبر له عما نكنه له من عميق العرفان لما لمسناه فيه من خصال في تسيير الدورة الأربعين بكل كفاءة وبإتقان ومداد الرأي .

وأود أيضا ، وبالخصوص ، أن أعرب للأمين العام لمنظمتنا السيد بييريز دي كوييار عن غبظتنا بوجوده بيننا موفور الصحة ، يواصل الإضطلاع بمهامه متحملا بما عهدناه فيه من تفان وبما عرفناه فيه من الحكمة وبعد النظر .

وبهذه المناسبة ، يطيب لي أن أعبر له عن عظيم تقديرنا وإكبارنا لما قدمه من خدمات وبالخصوص عند تقديم تقرير منظمة الأمم المتحدة وما أظهره من شجاعة ومسن حن رأي وما قدمه أيضا من مساهمة كانت حاسمة في شؤون صعبة الحلول .

(ووامل كلمته بالفرنسية)

نعقد دورتنا هذه في وقت تجتاز فيه اعتماد الدولتين العظميين لبسداء المفاوضات الكبرى مرحلة حاسمة ، تلك المفاوضات التي نحن في انتظارها منذ سنوات عديدة . ونأمل ان لا يحول ما يحدث من تعثرات في طريقها أحيانا دون تحقيق مطمح الانسانية الثابت في بناء عالم أفضل يسوده السلم والامن والرفق .

وان جميع الامم كبيرة كانت أو متوسطة أو صغيرة تولي ذلك الحدث المرتقب أهمية قصوى .

واعتقادنا أن نجاحها يتوقف إلى حد بعيد على الاستجابة عمليا إلى شواغلها المتعددة . ومن المسلم به أن للحوار المنتظر بين الشرق والغرب محورا رئيسيا يشتمل على الحد من الاسلحة النووية وإيقاف السباق من أجل التفوق في مجال التسليح خاصة في الفضاء ، والسير نحو إقرار أمن جماعي يتولد عنه سلام دائم وتعاون مشمر . وأن الأمم المحبة للسلام الجاهدة في سبيل التقدم والازدهار كما هو الشأن بالنسبة إلى تونس لا يعمها إلا أن ترحب بذلك المسمى .

وهل نحن في حاجة إلى التذكير بالاموال التي تذهب هدرا في مجال سباق التسليح والخال أن أمما كثيرة تناضل من أجل العيش الكريم ويكبح أهاليها من أجل البقاء ؟ ان إعادة توزيع الاموال المخصصة حاليا سواء لانتاج الاسلحة من قبل البعض أو لاقتناء هذه الاسلحة من قبل البعض الآخر ورمدها في مشاريع الانماء من شأنهما ان يحلا مشاكل التنمية في العالم الثالث حلا جذريا وان يساعدا على تطوير العلاقات الدولية تطوييرا محكما في صالح البشرية جمعاء

لذلك ينبغي الا تنحصر المفاوضات الامريكية السوفياتية في مسألة وزع وإعادة وزع الموارد في أوروبا بل يجب ان تتناول أيضا إقامة توازن في أنظمة الردع بين القوتين العظميين . ان ذلك في حد ذاته ليس هدفا كافيا ولكنه هدف منشود نأمل أن يتحقق .

ان الاخبار التي بلغتنا من "استكهولم" حول الاتفاق الذي تم التوصل اليه والداعي إلى اتخاذ اجراءات ملموسة من شأنها ان ترجع الثقة ، لتشكل بحق اخبارا مشجعة للغاية ونحن سعيون بها ونتقبل بارتياح الجانب البناء لهذه الاجراءات التي احدثت أول بصيص من الأمل منذ أكثر من سبع سنوات استفرقتها المداولات المعيبة حول نزع السلاح بأوروبا . وتطوير الاسلحة إنما هو نتيجة للتوترات الدولية في جميع انحاء

العالم وكل اتفاق حول الحد من الوسائل العسكرية مهما كان حجمها ، أو حول حظرها أو التخفيض منها يجب ان يبني على اعتبارات تتجاوز ميدان التسلح وان يأخذ في الحسبان كل المعطيات السياسية الدولية .

ولذلك ان حق الشعوب في حرية تقرير المصير يأتي في طليعة تلك المعطيات . فهناك شعوب في الشرق الاوسط وفي افريقيا وآسيا لاتزال تترزح تحت نير الاستعمار أو سلبت منها حريتها من جديد ، وذلك بعد مضي ما يزيد على اربعين سنة على توقيع ميثاق سان فرانسيسكو . واذا كنا نستغرب الامر ونندد به فلنسنا بمعزل عن غيرنا . والحال ان الدول العظمى نفسها لاتخفي ذهولها ازاء هذا الامر وكلها مستاءة لخرق الميثاق وما يحدثه ذلك من ضرر بمصالحها الخاصة .

الم يحن الوقت ، عند المداولات بين القوى العظمى والقوى الاخرى لتسترجع قضايا الحرية والكرامة بالنسبة للملايين من الرجال والنساء معطياتها الاصلية وتتفق الدولتان العظميان على تناولها على هذا الاساس أي بعبارة أوضح أن تقبل ان تطهرها من الشوائب التي تستمد وجودها من الصراع القائم بينهما على صعيد عالمي .

واعتقادنا ان الانفراج المطلوب يتوقف الى حد بعيد على تسوية تلك القضايا تسوية عادلة مطابقة لحق الشعوب الثابت في حرية تقرير المصير ويأتي تسلسل النزاعات الاقليمية والاعمال الرامية الى تقويض اركان الاستقرار في المرتبة الثانية من معطيات الوضع الدولي التي تهدد السلام الدولي . فعلا ، ان هذه الاعمال تعود في اغلبها الى تعمد عدد من الأنظمة اتخاذ العنف أداة مفضلة لتحقيق اطماعها في الهيمنة ، واستعمال القوة والعدوان لتنفيذ مخططاتها البغيضة ، مزدرية بالمبادئ والقواعد القانونية التي تحكم النظام الدولي .

لكن ذلك في نظرنا لا يبرئ الدول العظمى من مسؤوليتها فلا يحق لها ان تتخذ موقف اللامبالاة إزاء الوضع المأسوي الذي يوجد فيه الملايين من الاهالي الابرياء في الشرق الاوسط وافريقيا وآسيا ، وهم عرضة للموت والخراب والدمار .

كما لا يحق لها ان تتخذ نفس الموقف ازاء قساوة الوضع المتمثل في اضطرار العديد من الاقطار لاقتناء الاسلحة بثمان باهظ على حساب نمو اقتصادها ورفاهية اهاليها ، فبفضل ما تكسبها قوتها من وزن ، واضطلاعا بمسؤولياتها على الصعيد العالمي ، تستطيع الدول الكبيرة ان تؤثر على مجرى الاحداث الجهنمي فتنتفضر بـؤر النزاع ويحتل التفاوض محل الصدام المسلح ، ويزول بذلك عامل مؤثر من عوامل سباق التسلح .

وهكذا يمكن بصورة متزايدة للدولتين العظميين ان توفرنا انجع دواء لامتئمال الافة المريعة المتمثلة في الارهاب بمنفيه - الإرهاب الفردي وإرهاب الدولة ، وكلاهما تستخدم فيه اسلحة تتطور باطراد .

فالعالم بأسره يقر بأن الارهاب في أحد مظاهره هو أصلا امتداد لاعمال العنف التي يسببها الرفض المستمر للحقوق المشروعة والشابته للشعوب الخاضعة للهيمنة الاجنبية.

اننا لا نحاول تبرير أو تسويغ الارهاب الذي يعد أمرا بغيضا . لكننا نرى انه لا ينبغي لنا ان نتجاهل عنصرا مهما لفهمه ، تفرض علينا الحقيقة وواقع الاشياء الا نفعل ذكره ، لان الارهاب امتداد لاعمال العنف المقترفة من قبل الذين يمرون على عدم التسليم بمطمح الحرية ، وهو في النهاية امتداد لاعمال العنف التي تقوم بها الاقطار المتنازعة طمعا في تسليط فظط ما أو الحصول قسرا على الانتصار .

ولسنا بحاجة الى التأكيد على اننا ندين الارهاب بمنتهى الصرامة ، هذا الارهاب الذي يذهب ضحيته أبرياء من أطفال ونساء ومسنيين لامة لهم بالنزاعات التي يذهبون ضحيتها وهذا ما نشاهده هذه الايام بمزيد الاسى في بعض الاقطار . واني أشير بأسي حقيقي بالفعل الى ذلك الحدث المأساوي الذي تعرضت له فرنسا في عاصمتها بسبب هجمات عمياء على أناس أبرياء ، ليست لهم كما ذكرت أنفا ، أية علاقة بالحالة الدولية .

وتستحق فرنسا ورئيسها وحكومتها وشعبها ردا أفضل على اسهامهم في تسوية المشاكل التي تشغلنا جميعا . ومع اننا ندين بدون تحفظ الارهاب مهما كان نوعه ومهما كان مآثاه ، ونبقى على استعداد كامل للتعاون من أجل اتقاء شره والاقتصاص ممن يقتربونه ، فإننا نعتقد في نفس الوقت أن القضاء على هذا الداء لن يتم ما لم يقع استثماره من جذوره .

ان لتونس ابعادا عربية وافريقية ومتوسطية متمثلة في شخصيتها العربية الاصيلية ، وفي جذورها الافريقية ، وفي انفتاحها على العالم الخارجي ، مما يخول لها أن تمدع ببعض الحقائق التي يملئها القلق الناجم عن واقع مشحون بالخطار .

ففي منطقة البحر الابيض المتوسط فقد أصبح الوضع يندرج باخطار جمة . في تلك المنطقة بالذات وحول ذلك البحر الذي نصفه تقليديا ببحيرة ملام تعبيرا عن ارادة جماعية للشعوب المقيمة على ضفافه ، والذي ظل مهذا لحضارات عديدة قدمت للانسانية ما يبعث على النخوة والاعتزاز ، نشاهد اليوم تفاقم النزاعات المسلحة المعلنة وغير المعلنة واعمال الارهاب وغيرها مما قد يحول المنطقة الى معقل متميز لصراعات متفاقمة يصعب حصرها . ويضاف الى محنة النزاعات التي ابتلت بها قوميات اشدت حدتها ، صراع بين الشرق والغرب يغذي بؤر النزاع ويجهض فرص السلام . وهكذا تطفئ على الاهداف الوطنية اغراض أخرى تتجاوز أطراف النزاع الاصيليين .

وغالبا ما يكون للصراع بين الشرق والغرب انعكاس على قضية الشرق الاوسط وجوهرها فلسطين .

ومما لا شك فيه ان هذه المعضلة هي أصل الازمات التي يعاني منها العالم العربي . وقد تؤدي الى قيام رجات عنيفة قد تهتز لها مجتمعات في اقطار بعيدة رغم هذا عن المنطقة . ويبدو أن ذلك لا يؤثر في تعنت اسرائيل الشديد واستمرارها في اعتبار قوتها وتحالفاتها أسسا للحق الذي خولته لنفسها وطردت بمقتضاه شعبا كاملا من اراضيها . وإلا فكيف يمكن أن نفسر أن لا تلاقي جميع المقترحات التي تقدم بها الطرف العربي ، وخاصة منها مخطط فاس ، وجميع الحلول التي قبل بها الطرف الفلسطيني سوى

الرفض البات من الطرف الاسرائيلي لكل حوار على أساس حل وسط عادل ودائم ، يتمثل في ارجاع الاراضي المحتلة الى اصحابها الشرعيين مقابل وجود ثابت ومضمون لجميع دول المنطقة .

ان هذه المعادلة التي كررت في جميع المحافل الدولية لابد ان تعود عن طريق تفهم الذين يدركون أنهم لا يستطيعون ان يتركوا هذه المسألة تستمر الى ان تهدد العالم كله . وكيف لا نذكر في هذا المجال بما صدع به الرئيس الحبيب بورقيبة في خطابه بأريحا سنة ١٩٦٥ حيث دعا الى اعتماد الشرعية الدولية في حل المسألة الفلسطينية ، أي قرار الامم المتحدة .

ولا غرابة في أن السند الوحيد لموقف اسرائيل الرفض انما يكمن في امتلاك القوة الفاشية ، وفي التفوق العسكري اللذين يسمحان لها بملازمة موقفها المتصلب ، والاستعداد لأي نزاع مسلح والانتصار فيه .

والقوة العسكرية تمكن اسرائيل من غزو أي بلد مجاور مثل لبنان بتملة ضمان أمنها ، ومن الابقاء على احتلالها طالما رأت ضرورة في ذلك .

وعلى هذا النحو فقد اكتسبت قضية الشرق الاوسط منذ ما يزيد على أربع سنوات بعدا جديدا زاد الوضع شعبا وأفضى عليه من التقلبات المأسوية ما ينشر الفجيعة والخوف وعدم الطمأنينة بعيدا خارج الحدود اللبنانية .

ولئن حللنا هذه المسألة بموضوعية ودون مداراة في اختيار الالفاظ ، ولئن أوعزت لنا الأحداث باللجوء احيانا الى لهجة صارمة فإنه من الواضح أن قلوبنا خالية من كل حقد ازاء اليهود اينما وجدوا . فاليهود أخوة لنا من حيث الاصل وهم في تونس أخوة لنا من حيث انتمائنا القومي المشترك . فمن حقهم ان يتمتعوا بانتمائهم هذا ويعيشوا حياتهم اليومية ويزدهروا بمفهوم مواطنين كاملين الحقوق . كما لهم الحق في التقدير الذي يستحقونه وقد برهنوا عن شديد ارتباطهم وتمسكهم بشخصيتهم القومية .

ولسنا في حاجة هنا الى التركيز على مدى ايمان شعبنا ، والرئيس الحبيب بورقيبة على وجه الخصوص ، بالتصامح وبالاخوة بين بني البشر . وبما اننا نرفض ان يفرز العالم في انحاء أخرى من المعمورة خطر قطيعة ذات طبيعة عنصرية ، فإننا ندافع

بتفان وبايمان راسخ عن أولوية الحلول السلمية وتحكيم العقل . ونأمل أن تؤشر القوتان العظميان والقوى الأخرى على مجرى الأحداث فيسترجع الشعب الفلسطيني سيادته كاملة مع ضمان حق جميع دول المنطقة في العيش بسلام .

وهل من المعقول أن يكلل الحوار بين الشرق والغرب بالنجاح طالما بقي هذا الجزء من العالم عرضة للنيران ؟ وكيف لا تضعف أوروبا ، هذا الجزء الذي لا يتجزأ من حوض البحر الأبيض المتوسط ، نشاطها في سبيل اقترار سلام عادل ودائم يمليه عليها واعز العدل وتوحي به القيم المعنوية التي تبني على أسسها الديمقراطيات الأوروبية ؟ هذا السلام هو الشرط الحقيقي الوحيد للتخلص من دوامة العنف التي تحيط بها وتكبدتها خسائر في الأرواح والأموال أصبحت تثقل كاهلها . ان في ذلك بدون شك انجع وسيلة أولا لمقاومة الارهاب وثانيا لتهيئة بناء المجموعة الاقتصادية والثقافية المتكاملة بين الشمال الأوروبي المتقدم والجنوب العربي الأفريقي النامي والشري رغم ذلك بالطاقات والامكانيات .

وكذلك الحال بالنسبة للوضع بمنطقة الجنوب الأفريقي . فهناك قضية حريية وكرامة تخص أولا وبالذات شعبين ظالمة استعمار وتمييز عنصري مقيتين بمدد التحول تدريجيا الى نزاع ذي ابعاد دولية فمن جهة تتعرض لانعكاساته الضارة لجميع دول المنطقة التي ينال من أمنها واستقرارها وحتى من قوت أهاليها . ومن جهة أخرى يحدث تقلبات تخل بعلاقات التبادل والتعاون وقد تفضي الى قطعها بين الغرب ومنطقة من العالم ثبت مدى أهميتها البالغة بالنسبة لسير اقتصاده .

وهناك بؤر نزاع أخرى تتألم منها ربوع أخرى من عالمنا حيث يبقى ملايين من الرجال والنساء محرومين من ممارسة حقوقهم الشابت في حرية تقرير المصير واختيار الحكم الذي يرتضونه لانفسهم . وتتلو موجات القمع الدموية حملات انتقامية ويهجر الملايين من الأبرياء أوطانهم .

ففي أفغانستان مازالت سبل الحل مسدودة . وان تونس لتجدد من على هذا المنبر دعوتها الى المجموعة الدولية للقيام فورا بمسعى نشيط من أجل الوصول الى حل سلمي بهذا البلد يركز على المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والداعية الى انسحاب القوات الأجنبية واحترام سيادة أفغانستان ووحدته الترابية وصفته كعضو بمجموعة عدم الانحياز وحق اللاجئين في العودة الى بيوتهم .

كذلك الحال بالنسبة الى كمبوديا حيث ذهب جزء من الشعب الكمبودي ضحية المجازر والحروب والأمراض . ومن واجب منظماتنا ان تكون هنا أيضا أكثر صرامة في تدخلها من أجل انسحاب القوات الأجنبية واحترام استقلال وسلامة أراضي هذا البلد وحق الشعب الكمبودي في اختيار مصيره بحرية .

عندما ندعو الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي الى مفاوضات شاملة حول جميع أوجه التوتر في العالم ، بما في ذلك سباق التسلح الذي لا يمثل ، رغم خطورته ، سوى عاملا من بين العوامل الأخرى ، وعندما نبرز دور هذين البلدين الرئيسيين في مجال التخفيف من حدة التوتر والنزاعات على الصعيد الاقليمي وان لم نقل في ازالتها تماما ، فإننا لا نقلل في شيء من مسؤولية الأطراف المعنية في عدد كبير من النزاعات التي تهز العالم الثالث .

ولا يجوز لهذه الأطراف تبرر الاستمرار في اعمالها المضرّة بها أو التجاوزات التي تلحقها خارج ميدان النزاع باللامبالاة التي تبديها الدولتان العظميان بشأنها في أغلب الأحيان .

ان مواقف تونس واضحة في هذا المجال . ولقد وقع الانفصاح عنها مرارا وتكرارا من على هذا المنبر وفي المحافل الاقليمية وضمن حركة عدم الانحياز . وهي نابعة عن



ايمان فخامة الرئيس الحبيب بورقيبة بحق الشعوب في حرية تقرير المصير وتعلقه بسيادة الأمم وفي دعوته الى السلم واستتباب الأمن في عالم تسوده الاخوة ويعم فيه الخير .

وان ايمان تونس بضرورة البحث عن سبل السلام ليجعلها تشعر بقلق كبير ازاء المأساة التي يعاني منها قطران حقيقتان لاعتبارات مختلفة . فبعد مضي ست سنوات فسي حرب شعواء جرّت الخراب والدمار على كل من العراق وايران على حد سواء ، ينبغي على هذين البلدين الشقيقتين المتجاورين ان يسلكا طريق الخلاص ، طريق السلم والتفاوض عليهما ان ينقذا طاقتهما البشرية والاقتصادية من التدمير . عليهما ان يتفطنا الى خطر الكارثة الكامن في تطور حرب لا مبرر لها مآلها الاخفاق بالنسبة للطرفين . وهي تحمل في طياتها تهديدا خطيرا بنشر الموت والخراب في الاقطار المجاورة ، وقد تتعدى هذه الاقطار فتصبح لها ابعاد دولية لا في نطاق المنطقة ذاتها فحسب بل خارجها ، لما قد ينجّر حتما عن اتساع رقعتها من مضاعفات اقتصادية وسياسية ذات صبغة استراتيجية .

وعلى ايران بالخصوص ان تدرك ان مصحتها بالذات تكمن في ملام مازالت قادرة على احتلاله مع العراق ، لاسيما وان هذا الاخير قد قبل بالفعل بوقف اطلاق النار فوراً تحت اشراف الأمم المتحدة طبقاً لمبادئ القانون الدولي والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة .

ان المشاكل المغزعة التي تفرزها المدامات في انحاء أخرى من المعمورة لا تملك ان تلهينا عن الوضع الذي يسود منطقتنا ، بل هي حريّة بأن تشدّ هممنا من أجل تحقيق مطمح الاجيال المتعاقبة في شمالنا الافريقي .

وقد عملت تونس بايمان راسخ وعزم صادق لتسخير ما استطاعت من أجل احلال اليوم المبارك الذي يتحول فيه المغرب الكبير الى واقع حيّ وملمووس . لقد قامت تونس منذ ما يقرب من سنتين بدفع من الرئيس الحبيب بورقيبة عميد الرؤساء المغاربة بمبادرة تدعو الى جمع قمة مغربية عندها . وكان الغرض الرئيسي منها وضع المبادئ واستنباط

الطرق والوسائل الكفيلة ببناء مغرب موحد قوامه الثقة المتبادلة وحسن الجوار وعدم التدخل في شؤون الغير والتشاور بشأن المسائل ذات المصلحة المشتركة والنهوض بالتعاون بين اقطار المنطقة . وكان من المنتظر أن تتيح هذه القمة فرمة ثمينة لمعالجة المشاكل التي تحول دون بناء صرح المغرب الكبير معالجة جماعية بروح ملؤها الرصانة والتوجه الى المستقبل ، ومنها بطبيعة الحال مشكل الصحراء الذي يحتل الصدارة في شواغلنا .

ان الصعوبات التي حالت دون مواصلة مبادرتنا لن تمنعنا من المضي في البحث بصبر وريانة عن السبل الموصلة الى بناء هذه المجموعة المغربية التي من شأنها ان تساعد على حل المشاكل الاقتصادية المشتركة وتستجيب الى احدى مطامحنا التاريخية الجامعة . وستكون هذه المجموعة نموذجا للتعاون وطرفا قويا يشترك مع بقية الاقطار المتوسطية في تدبير وانجاز سياسة تجعل من البحر الابيض المتوسط موطن اخاء .

ان حظوظ النجاح في جعل البحر الابيض المتوسط ، شرقيه وغربيه ، شماله وجنوبه ، بحيرة سلام ووثام وتعاون بعد أن أصبح مسرحا لشتى أنواع التوتر والنزاع ، انما تتوفر باحترام المبادئ وتحلي قادة بلدانه بالواقعية والتبصر ازاء المشاكل المطروحة والتحديات التي يواجهونها . وقد حان الوقت لكي تتقلب آمالي التفكير ويحل الحوار محل المدام وتزول الخمومات حول مسائل نضجت حلولها نضجا كافيا لتفمّح المجال أمام الاهداف السامية التي يتوقف على بلوغها مستقبل البشرية .

نعتقد اعتقادا راسخا ان لمنظمة الامم المتحدة دورا هاما عليها ان تقوم به من أجل انطلاقة جديدة من شأنها أن تقودنا الى انجاز هذا العمل الجبار الذي سيكون لافك في متناولنا اذا عرفنا كيف نسيطر على الاحداث ونوجه مساعانا نحو اهداف مشتركة تنمهر فيها المصالح الفردية والجماعية .

فلماذا اذن لا نفكر في عقد اجتماع نتبادل خلاله الآراء حول سبل ووسائل إحلال السلم والامن والتعاون في منطقة البحر المتوسط ، بغية تجنب مخاطر الصدام التي قد تنجم عن كثرة التوترات في هذه البقعة من العالم ؟  
إن تونس تتقدم بهذا الاقتراح عارضة إياه على جميع المعنيين بالامر ، آملة أن يشق طريقه في انتظار انعقاد الدورة المقبلة للجمعية العامة حيث يمكن تحديد وسائل عملية لتنفيذه .

عندما نعهد الى منظماتنا بتبليغ آرائنا ، ونختارها إطارا ملائما لتجسيدها ، فاننا نؤكد من جديد ايماننا الراسخ بالمهمة السامية المنوطة بها ، وهي التخفيف من حدة الصراع والتوجه الى النوايا الحسنة من أجل تخليص عالمنا من بؤر التوتر والصراع ، عن طريق الحوار المتواصل ، وهو أمر لا غنى عنه لاحلال التفاهم وتحقيق الوثام في العلاقات الدولية . إن استمرار هذه المنظمة في القيام بمهمتها وتنفيذها على أحسن وجه مشروط بتمكينها من الوسائل اللازمة لتحقيق ذلك . ونحن على يقين من أننا جميعا ، فرادى ومجتمعين ، سنبدل قصارى الجهد لتوفيرها لا بالوسائل المادية فحسب ، بل أيضا بعزمنا الراسخ على تأكيد نفوذ هذه المنظمة التي ندين لها بأعمال جليلة . ففي نظر تونس ، وفي اعتبار الحبيب بورقيبة ، تبقى هذه الجمعية الموقرة محفلا ساميا للشرعية الدولية . وإنه ليسرني ويشرفني أن حظيت بإسماع صوت بلادي من فوق منبرها .

السيد سفارنادزي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة)

شغوية عن الروسية : إننا جميعا نأتي تباعا الى هذا المنبر السامي ، لنتكلم عن رؤيتنا للعالم ، وبجهودنا الجماعية نخلق صورة للواقع الدولي لليوم الراهن .

ما هي الصورة التي نراها اليوم ؟

يبدو لأول وهلة أن الفترة التي انقضت منذ انعقاد الدورة الماضية للجمعية العامة لم يحدث فيها ما يجعل الصورة أكثر اشراقا . فقد اتسمت تلك الفترة بعدد من العوامل التي عمقت شعورنا بالقلق ، إن سباق التسلح لم يتوقف ، بل على العكس من ذلك فقد اكتسب معدله تسارعا لم يسبق له مثيل ، وأصبح خطر انتشاره الى الفضاء

(السيد سفارنادزي ، اتحساد  
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

الخارجي أقرب الى الواقع من أي وقت مضى . وما زالت هناك بؤر خطيرة للصراع المسلح .  
وفي كثير من أنحاء العالم أصبح البؤس والفقر أكثر حدة .  
ورغم هذا كله فإننا نعتقد أن السنة الدولية للسلم متشبت في مجلات التاريخ  
كشيء أكبر كثيرا من مجرد رمز للسلم .  
وأود أن أوجه نظر الجمعية الى بعض العوامل التي تعطينا سببا للحديث عن  
الومضات المشرقة التي تبرز في أفق العالم ، ومن الضروري لكل منا أن يلاحظها لأنها  
تعزز من تصميمنا على العمل على نحو أكثر نشاطا وجدية . ولا بد أن ننظر اليها كل  
الشعوب التي كُتت من وطأة الخوف والقلق . لا بد أن يراها العالم كله ، ذلك العالم  
الذي يصبح مع مرور كل يوم أكثر ترابطا وأقل قابلية للتجزئة ، ولم يعد بوسعنا أن  
يتحمل كل هذا التوتر والدمار .

إن الأمل يبعث على التفاؤل . وعلى حد قول ميخائيل غورباتشوف :  
"هناك في كل مكان من العالم اقتناع متنام ، لدى الشعوب ولدى  
الدوائر السياسية العامة ، على ما بينها من تباينات واسعة في التوجه  
والنظرة الى الأمور ، بأن الأمر أصبح يتعلق ببقاء الجنس البشري ذاته ، وأن  
الوقت قد حان لاتخاذ اجراء حاسم ويتم بالمسؤولية" .  
ونحن نرى بعمق من الضوء في حقيقة أنه في وقت حاسم للغاية بالنسبة للجنس  
البشري أصبحت شعوب العالم وعدد متزايد من الحكومات أكثر ادراكا للحاجة الى انتهاج  
أسلوب جديد للتفكير يتسق وحقائق العصر النووي وعصر الفضاء الذي نعيش فيه .  
لقد جاء الوقت الذي بدأت فيه المجموعات والكتل والأيديولوجيات تفهم أن  
السلم قيمة مامية . ولن نتاح لنا فرمة البقاء إلا اذا ترجمنا هذه الكلمة من مجرد  
إصدار الاعلانات الى اجراء عمل ملموس . وهذا الأسلوب الجديد في التفكير يبرز هذه  
الحقيقية ويشدد عليها . لقد بدأت مجموعات كاملة من البلدان ، وحركة عدم الانحياز ،  
والاحزاب السياسية ، ومنظمات عامة وقوى مناهضة للأسلحة النووية ، في طرح أفكار  
واعدة بالخروج من المازق النووي ، ومن ثم بدأت في الظهور خلفية ايجابية ومواتية  
للحوار .

وامتثناءً من هذا الاتجاه ، هناك السياسة التي تتبعها القوى الامبريالية . إلا أن هذا التباين لا يزيد إلا من التأكيد على الارادة العامة الداعية الى العمل واتخاذ اجراءات عملية ملمومة .

لقد بات من الامور المعتادة إعلان مناطق شامعة باعتبارها مناطق خالية من الأسلحة النووية . وتلك القرارات تتخذها أغلبية ديمقراطية من خلال عمليات ديمقراطية .

وعلى الزعماء السياسيين الذين يدعون أنهم ملتزمون بالديمقراطية أن ينتبهوا الى التناقض القائم بين ملوكهم الفعلي وبين مبادئهم المعلنة . والآخرى بهم ، بدلاً من عد الرؤوس الحربية وتكديسها ، أن يحصوا أصوات الذين يطالبون بالقضاء الكامل على أسلحة التدمير الشامل .

ومن سوء الطالع أن الأرقام الحماوية اللااخلاقية للتفوق العسكري أصبحت تطفئ على مؤسسات الديمقراطية في بعض البلدان . ولكن الحقيقة التي لا تقبل الجدل هي أن المناداة بالعمل لم تعد صرخة تتبدد في الصحراء ، بل العكس هو الصحيح . فحتى في صحراء نيفادا ذاتها تسمع أصوات تنادي بوقف التجارب النووية . إن التفجيرات التي تجرى في نيفادا لا نسجلها وحدنا الآن ، بل يسجلها أيضا علماء الولايات المتحدة بأجهزتهم المثبتة على مقربة من المدينة السوفياتية سيميبالاتسك .

وفي الوقت نفسه ، لم يسجل سيزموغراف واحد في العالم أية تفجيرات نووية على أراضينا ، وذلك لا يرجع على الإطلاق الى نقص في حسامية أجهزتنا ، وإنما الى مقدار استجابة الاتحاد السوفياتي لارادة المجتمع الدولي .

وتنفيذا للسياسة الخارجية التي أعلن عنها المؤتمر السابع والعشرون للحزب الشيوعي السوفياتي يتخذ بلدنا خطوات محددة وعملية ، من أهمها الحظر الاختياري الذي قمنا من جانب واحد بفرضه على التفجيرات النووية . وهذا على وجه التحديد نوع العمل الذي يبرهن على صدق نوايانا وجدية اهتمامنا وشواغلنا إزاء مستقبل العالم .

لاكثر من عام الآن ومواقع إجراء التجارب السوفياتية ظلت صامتة . وإذا ما استمعنا الى هذا الصمت وجدناه بليفا للغاية . وإذا ما صاحبه صمت مماثل في مواقع إجراء التجارب الامريكية ، فانه سوف يخبر البشرية بأبلغ مما تخبره الكلمات بأن ما نشهده هو بداية تحرك صوب تحقيق فكرة العالم الخالي من الاسلحة النووية .

إن وقد إجراء التجارب يعني عدم السماح بظهور أنماط جديدة من الاسلحة النووية ، ومد الطريق أمام اختراع اسلحة فضاء نووية . إننا نطالب الولايات المتحدة بأن تشارك معنا في هذه المسيرة والا تدعونا الى العودة الى اجراء التفجيرات ، كما اقترحت هنا بالامس . إن الوقت المؤقت الحثائي ، الذي يعقبه وقد متعدد الاطراف ، وهو إحدى أهم الحلقات في سلسلة الاجراءات الرامية الى انشاء نظام شامل للسلم والامن الدوليين .

والاتحاد السوفياتي - وهو يمتزم نقل هذا الى حيز الواقع قد تقدم ، بالاشتراك مع بلدان اشتراكية أخرى ، باقتراحات بشأن هذا الموضوع الى الجمعية العامة لنظرها . ونحن على اقتناع بأن إنشاء هذا النظام الذي سوف يشمل المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والانسانية سيكون متمشيا مع مصالح جميع الدول والشعوب .

إن مقدمي هذا الاقتراح لا يدعون إنهم إكتشفوا "قارة" سياسية لم تكن معروفة حتى الآن . وإذا ما وجدت اليوم مواضع لم تحدد بعد فانها تكون أساسا في مجال التدابير العملية الملموسة . وسوف يكون تمهيد الطريق أمام هذا الاجراء في حقيقة الامر اكتشافا على أعلى المستويات . إن الاسس المقترحة للامن تتمشى مع مبادئ ميشاق الأمم المتحدة وترمي الى النهوض بتنفيذها في إطار الظروف المحددة القائمة اليوم . وهنا نتطلع الى مناقشة ديمقراطية وبنّاءة الى أقصى حد وإلى جهود جماعية وخالقة للبلدان كافة .

إن فكرة الامن الشامل تغترب أولا وقبل كل شيء وجود ضمانات مادية للسلم ، و ضمانات سياسية وقانونية دولية ، ووضع مبادئ لعلاقات متحضرة تقوم على الاحترام

المتبادل بين الدول . إن العالم الآمن هو عالم القانون والنظام ، الذي يعود فيه التزام مارم بميثاق الأمم المتحدة واحترام جميع قواعد القانون الدولي وحقوق الإنسان وحياته .

تتضمن مبادرتنا ردا على التناؤل بشأن ما ينبغي عمله لضمان الحياة على الأرض . عندما نتكلم عن هذا نجد القرى المهجورة في منطقة محطة توليد الكهرباء بالطاقة النووية في شرنوبيل شاهدا أمام أعيننا . إن ذلك الحادث يعني بالنسبة لنا أكثر من مجرد حزن بشأن الخسائر أو إهفاق على ضحاياه . لقد أشار قلقنا بشأن مستقبل الأرض . كان شرنوبيل خطأ مأساويا من جانب بشر يعملون مع الذرة العلمية . ولكن لايزال هناك قصور في الضمانات إزاء احتمال وقوع أخطاء في الاستخدامات العسكرية للذرة . وفي ظل وجود ٥٠ ٠٠٠ رأس نووي في العالم ، فإننا نعيش في وقت مستعمر ، ولا أحد يعلم متى ينقضي ذلك الوقت .

فما الذي ينبغي عمله ؟ هل نواصل أداء لعبة "الروليت" النووية ؟ من الواضح الآن أنه إن عاجلا أو آجلا قد يؤدي هذا بنا الى انتحار جماعي ودمار ذاتي . هناك طريق واحد فقط للخروج : قبل أن يفوت الأوان ، وببعض لايزال هناك وقت ، لابد من وقف اللعبة التي تؤدي بفرض المخاطرة المجنونة والتي لن يكسبها أحد . أوقفوا مرة واحدة ولابد هذه المقامرة المهلكة للموت النووي .

من ملطة المجتمع الدولي ذي السيادة الوحيد الذي يملك زمام مصيره أن يفعل هذا . ليس لأي دولة نووية بمفردها الحق في اتخاذ القرارات نيابة عن الجميع ، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية يرفض أن يقوم بها . وقد اقترح الزعيم السوفياتي في بيانته التاريخي يوم ١٥ كانون الثاني/يناير شيئا مختلفا تماما : التخلي من جميع الأسلحة النووية . ومرة أخرى التجربة هي المحك .

إن المسؤولية السياسية هي عكس الفطمة السياسية . ومشكلة التجارب النووية تؤكد بوضوح هذين النهجين المتعارضين .

هناك حقائق أخرى . انظروا الى مصير معاهدة "سولت ١" و "سولت ٢" . لقد مُزقت هاتان الاتفاقيتان لانهما لا تسمحان بتجهيز قاذفة القنابل ١٢١ بالقذائف التسيارية . ويبدو أن ألفا وخمسة من تلك القذائف لا تكفي . فكان من الضروري اضافة ٢٠ قذيفة أخرى اليها .

محكمة التاريخ لا تعرف الرحمة في أحكامها . وإذا لم يتخذ الزعماء السياسيون قرارات مسؤولة في اللحظة المناسبة ، لن يفغر التاريخ لهم . إن أمامنا فرصة لإرساء أمر سلام دائم . بطبيعة الحال ليمت المسألة مسألة اعتماد قرار آخر فقط . وإنما على الأمم المتحدة أن تنشئ نظاما للقيم يعطي الأولوية القصوى للتدابير العملية .

دعوني أؤكد أن هذا يريد على لسان ممثل دولة نووية . إننا لم نبغ امتلاك أسلحة نووية ولكن منذ الوقت الذي اضطررنا فيه الى امتلاكها معينا دائما الى تحديدها وخفضها والقضاء عليها . لسنا آخر عضو في "النادي النووي" ولكننا نقترح حله . وحتى لا يساء الفهم - لدينا كبرياؤنا شأننا شأن أية دولة أخرى ، لكن هيبة وكرامة دولة عظمى أمران نقرنهما بالألن المتساوي للجميع .

إن ما يحفزنا هو شعورنا بالمسؤولية تجاه شعبنا وتجاه الشعوب الأخرى . ولهذا السبب بالضبط ، نحن على استعداد للاتفاق على تسويات معقولة وتقديم تنازلات واقعية عندما نطرح الاقتراحات الخاصة بخفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والقذائف المتوسطة المدى . وهذا يوضح النهج الجديد لتناول حقائق عصر الفضاء النووي ، الذي ورد بشكل كامل وشامل في تقرير ميخائيل غورباتشوف الى المؤتمر السابع والعشرين لحزبنا .

إن صدق نوايانا هذا وملامة موقفنا يتمقان مع اصرارنا على وضع حد لهذا الاتجاه الخطير للأحداث العالمية . إننا نؤكد بشكل كبير على التخلي عن تجارب الأسلحة النووية ، لأن هذا بالتحديد هو الاختبار الحقيقي لصدق الاعلانات .

بالأمس استمعنا الى بيان رئيس الولايات المتحدة . ومن المؤسف أن منصة الجمعية العامة استخدمت على ذلك النحو . والرد على كل نقطة من نقاط ذلك البيان



مسألة سهلة . إلا أن الدخول في مناقشات جدلية سوف يعني عدم احترام الحاضرين . إن موضوع النقاش أخطر وأهم من أن نحوله الى أداة لتحسين مداركنا السياسية . إن الوقت اشمن من أن يبهد في تنفيذ الافكار الخاطئة والتفرض التي تشوه الحقيقة والواقع . مع هذا هناك نقطة رئيسية ينبغي أن أشير اليها ، لأنها ذات أهمية أساسية . وإنني أشير الى محاولة إضفاء أساس فلسفي للدعاء بأن التكنولوجيا العسكرية المتقدمة قادرة على ضمان الأمن بشكل يعتمد عليه . هذا النوع من الفلسفة بالتحديد هو الذي أدى الى موجة عارمة من التطمح أخذت تتزايد عاما بعد عام ، وهي تهدد الآن بالقضاء على الأرض .

هناك طريق واحد للأمن - القضاء على الأسلحة القائمة بدلا من الاستعاضة عنها بأسلحة جديدة . وينبغي ألا يسمح لتكنولوجيا الدمار أن تحدد السيادة . من الممكن أن يتمور المرء الشعور بالراحة لدى الشعوب اذا علمت بأنه في هذه السنة الدولية للسلم قررت الولايات المتحدة أيضا أن توقف التجارب النووية . وهذا ما كانت تتوقعه من رئيس الولايات المتحدة .

لقد خُولتُ أن أصرح أن الاتحاد السوفياتي على استعداد في أي مكان وفي أي وقت لتوقيع معاهدة للحظر الشامل لتجارب الأسلحة النووية . ونحن مستعدون لأن نفعل هذا هنا في الأمم المتحدة ، حتى يمكن للعالم أجمع أن يصبح شريكا في هذا الاتفاق العظيم ونقطة التحول التاريخية التي ستكون علامة احترام لارادته .

ان الكلمات التي لا تؤيدها الافعال لا قيمة لها لكن الكلمات التي تسندهما  
الافعال هي بمثابة احتياطي الذهب لماحبها .

ونحن ندعو الذين يتشدقون بالحديث فقط عن تدمير الاسلحة النووية ان يقرنوا  
اقوالهم بالافعال ، وإلا فان ما يقولونه عن لا انسانية الاسلحة النووية لا يعدو كونه  
متارا من الكلمات الطنانة يخفي وراءه سيامة بيعة الاختلاف .

والحجة المفضلة لدى اصحاب هذا الموقف هي مسألة التحقق ، بيد ان تلك الحجة  
اصبحت أشبه ما يكون بستار مهترئ . ويمكن ان يقال بوجه عام انه لم تعد هناك مشكلة  
تحقق فالاتحاد السوفياتي ، اقتناعا منه باستحالة توافر الثقة دون التحقق ، لا يعارض  
أي شكل أو أية وسيلة للتحقق .

وفي رأينا ان مؤتمر رؤساء بلدان عدم الانحياز الذي عقد في هراري قد قدم  
توصيات قيمة للغاية في هذا الصدد . ويمكن للأمم المتحدة ان تؤيد مقترحات دول دلهي  
الست وهي الأرجنتين وتنزانيا والسويد والمكسيك والهند واليونان فيما يتعلق برصد  
الامتثال للتعهد بعدم اجراء تفجيرات نووية . وسيقبل الاتحاد السوفياتي أي توصيات  
تصاغ تحت اشراف الامم المتحدة .

ونحن نتفق مع الدول التي ترى ان مسألة عيش البشرية في عالم نووي أو عالم  
خال من الاسلحة النووية ينبغي ان يقررها المجتمع العالمي بأسره لا مجموعة صغيرة من  
الدول النووية .

وينطبق هذا ايضا على مستقبل الفضاء الخارجي ، لان الفضاء القريب من الارض  
تراث مشترك للانسانية وينبغي ان يستخدم لما فيه خير الجنس البشري . غير ان الاسلحة  
اذا وصلت الى الفضاء ، فسيتحول ذلك التراث المشترك الى خطر يهدد الجميع ، فعند  
ذلك ستسيطر دولتان أو ثلاث من الدول التي لها اسلحة في الفضاء على بقية العالم .

فهل هذا هو ما نريده ؟ هل نريد اقامة عبودية لمن يملكون اسلحة في الفضاء ؟  
هذا سؤال يفرضه سير الاحداث ، التي قد تصبح مأساة بالنسبة للعلاقات الدولية  
بأسرها . ولهذا فاننا سنواصل العمل على حماية الفضاء الخارجي من المحاولات الرامية  
الى تحويله الى مجال عسكري خاص لدولة واحدة أو دولتين .

وتستتر هذه المخططات الآن تحت بيانات رنانة تتحدث عن برنامج دفاعي ، من المفترض انه سيقضي نهائيا على التهديد بالهجوم . ويستمتع المرء الى قصص مؤثرة تحرك المشاعر عن حلم يخلص البشرية من خطر الموت النووي اذا ما تحقق ، وبذلك تعرض المخططات الشريرة على أنها نوايا حسنة ، ويقدم السيف على أنه درع .

ولا يخدعن أحد بهذه الكلمات . فهي تستخدم لتغطية الهجوم على دعامة الاستقرار الأساسية وهي معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية . والهدف هو التخلص من المعاهدة خلال فترة زمنية مدتها سبع سنوات . وكل شيء محسوب هنا بدقة ، لانهم خططوا لوزع أسلحة في الفضاء في فترة سبع سنوات بالضبط .

والسؤال هو لماذا كل ذلك ؟ اليس من الاقرب الى المنطق أن نعمل على التوصل الى القضاء الكامل على القذائف النووية - سواء كانت استراتيجية أو متوسطة المدى أو من أي نوع آخر كما اقترحنا ؟

والاجابة على ذلك السؤال بسيطة ، ان ما يسمى بالدرع الدفاعي الفضائي ، مهما قيل في تمويهه ، انما يهدف الى توجيه الضربة الاولى دون عقاب . وربما تكون الضربة الاولى هي الضربة الاخيرة ، ليس بالنسبة للبلد الذي تعرض للهجوم وحده . فأسلحة الفضاء شأنها شأن الاسلحة النووية لا تعرف حدودا وطنية وهي لا تميز بين من تدمر ومن تترك . وفي ظل أية ظروف فهي لا تهدد بلدا بمفرده أو عدة بلدان بل تهدد العالم أجمع .

ولهذا نرى من الضروري أن ننبه الجميع الى أنه اذا اريد الحفاظ على الفضاء سلميا وجب على الجميع أن يشتركوا في الدفاع عنه . وهنا ، ينبغي أن تسمع الامم المتحدة صوتها بوصفها السلطة الوحيدة الشرعية المنوط بها حفظ السلم في الفضاء الخارجي .

كما أننا نطلب مساعدة الامم المتحدة في مسألة بالغة الأهمية - ألا وهي القضاء على الاسلحة الكيميائية . وقد حدث تقدم مشجع في مؤتمر جنيف . وأصبح الهدف التاريخي المتمثل في تخليص العالم من الاسلحة الكيميائية أيسر

منالا . والشئ الوحيد الذي يمكن أن يعوق بلوغ ذلك الهدف هو موقف الولايات المتحدة التي تسعى الى صناعة أسلحة شنانية . غير أن العقبات يمكن ازالتها اذا ما توافرت الارادة السياسية . وبوسع هذه المنظمة حفر تلك الارادة .

والنظام الشامل للأمن الدولي له أبعاد تتجاوز الأبعاد النووية والكيميائية والفضائية ، فالامن يعني عدم استخدام القوة بأي شكل من اشكالها ، بما في ذلك الأسلحة التقليدية والقوات المسلحة التقليدية .

ويدعو الاتحاد السوفياتي الى تخفيض ملموس في مستوى المواجهة العسكرية ولاسيما المواجهة بين الحلفين السياسيين العسكريين . وقد تقدمت الدول الاعضاء في معاهدة وارسو باقتراحات لتحقيق تلك الاهداف على أساس توفير الحد المعقول من الضمانات لكل طرف .

بل اني سأقول ما هو أكثر من ذلك ، اننا بالتاكيد لا نريد أن ترابط قواتنا خارج حدود بلدنا وهذه المسألة ايضا مطروحة للنقاش ويمكن حلها في جو من الثقة المتزايدة مقترنة باتخاذ تدابير للانفراج العسكري .

وقد بدأ ذلك فعلا في محفل استكهولم ، وينبغي لنا جميعا - وليس الأوروبيين فقط - أن نهنئ أنفسنا ونهنئ بعضنا على هذا الانتصار للعقل وحسن النية . فقد حقق لنا ذلك المؤتمر شيئا أكبر من مجرد اتفاق هام ، إذ اثبت لنا أننا عندما نريد شيئا ما نستطيع تحقيقه . وأكد لنا هذا الاتفاق ان عملية هلسنكي تتطور بنجاح وتتممق جذورها في التربة الأوروبية . ومن الأهمية بمكان أن يصبح الاجتماع القادم في فيينا نقطة تحول هامة أخرى في تقدم أوروبا نحو الامن الفعال وتحسين التعاون فيما بين دولها .

وينبغي أن يتاح ايضا لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ أن تتنفس بحرية . وقد وردت آراؤنا في ذلك الصدد في برنامج عمل مفصل اوضحه خطاب ميخائيل غورباتشوف في فلاديفوستك . ومما يشجعنا أن نرى كثيرا من دول المنطقة وقد تجاوزت مع ذلك البرنامج .

ونحن نعرف جميع بؤر التوتر في المنطقة ، وتأتي في مقدمتها شبه الجزيرة الكورية . فـشعب كوريا يتوق الى انهاء تقسيم بلاده ، والعقبة الوحيدة التي تعترض تحقيق ذلك الامل هي وجود القوات الامريكية التي تحتل الجزء الجنوبي من البلاد . والحالة السائدة حول كمبوتشيا مصدر آخر من مصادر التوتر . وهنا أيضا يضحى بمصير شعب بأسره خدمة لمصالح جغرافية سياسية لبعض الدول . ولخدمة تلك المصالح ، يحاول البعض ان يدفعنا الى نسيان ملايين الارواح البشرية التي ازهقتها عصبة رجعية معادية للمشاعر الوطنية ، وينبغي ألا يسمح بذلك . وتمهد الاقتراحات البناءة التي تقدمت بها كل من كمبوتشيا ولاوس وفيت نام السبيل أمام حل مشاكل المنطقة على أساس سياسي رحب ، واضفاء الاستقرار على الحالة في جنوب شرقي آسيا . ولا شك أن حل تلك العقدة وغيرها سيسهم في تعزيز السلم والامن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ، ونحن نبذل كل ما في وسعنا لتحقيق ذلك . وللتغييرات الايجابية الجارية في العلاقات بين بلدنا وبين جمهورية الصين الشعبية أهميتها لا في مجال التعاون الثنائي فحسب ، بل وكذلك في تحسين الوضع برمته . وهناك عوامل جديدة هامة تضاف باستمرار الى علاقات الصداقة التقليدية التي تربط بيننا وبين شعب الهند وحكومته .

(السيد شانزادزي اتحاد  
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

يقدر الاتحاد السوفياتي العلاقات الطيبة مع العديد من البلدان الآسيوية ، ويرغب في أن يناقش ، خاصة مع أعضاء رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، سبل الارتقاء بهذه العلاقات حيث أنها لا تزال حتى الآن دون المستوى المنشود .

إن التدابير الرأمية إلى القضاء على الصراعات الإقليمية من شأنها أن تشكل جزءا طبيعيا من مفهوم الأمن الشامل . وبطبيعة الحال ، لا يوجد ولا يمكن أن يوجد نمط موحد للتسوية السياسية هنا ومع ذلك لا بد من التقييد ببعض المبادئ العامة وهي أولا ، الاحترام غير المشروط لحق الأمم في السيادة والاستقلال وحققها في أن تختار بنفسها طريق تنميتها . ثانيا ، اتخاذ موقف يقوم على احترام الحكومات المشروعة . ثالثا ، احترام الالتزامات والاتفاقات المبرمة بين الدول في اتساق تام مع القانون الدولي . يمثل كل صراع إقليمي اختبارا صعبا للأمم المتحدة ، وهذا صحيح بشكل خاص فيما يتعلق بالأقاليم التي يرمز فيها شعار الأمم المتحدة إلى مسؤولية خاصة . لكن لسوء الحظ ، غالبا ما يخيم عليه ظل أسود من الآمال غير المحققة .

لقد حان الوقت منذ أمد طويل لاستخدام جميع ملاحيات هذه المنظمة استخداما فعالا ، ولممارسة كل حقوقها . وهذا ينطبق ، في المقام الأول ، على مصير الشعب الناميبي وإقليم ميكرونيزيا المشمول بالوصاية . إذ إن مشاكليهما قديمة قدم الأمم المتحدة ذاتها .

أما مشكلة الشرق الأوسط فهي أحدث عهدا إلى حد ما . إذ لم يشارك كثير من الحاضرين في هذه القاعة في اعتماد قرار تقسيم فلسطين . ونحن اليوم نرفع أصواتنا مرة أخرى لنعلن رأينا القائل بأنه إلى جانب دولة إسرائيل - التي تدين بوجودها للاتحاد السوفياتي ودول أخرى - لا بد من وجود دولة عربية فلسطينية على خريطة العالم السياسي .

إننا نعتقد أنه يتعين على الأمم المتحدة أن تتناول من جديد مسألة التسوية في الشرق الأوسط . وكخطوة عملية في هذا السبيل ، يقترح الاتحاد السوفياتي تشكيل لجنة تحضيرية داخل إطار مجلس الأمن للقيام بالعمل الضروري اللازم لعقد مؤتمر دولي معني بالشرق الأوسط .

لقد استمرت مأساة شعب قبرص لمدة سنوات الان . ولم يكن هنا أو هناك اقتدار الى جهود الوساطة وخطط التسوية . بل جربت خيارات هتس ، لكن كان هناك تجاهل متمرد للمقترح القائل بضرورة تسوية مشكلة قبرص في مؤتمر ممثل دوليا تحت اشراف الامم المتحدة . فمن ذا الذي يستفيد من ذلك ؟ المستفيد الوحيد هو القوى التي تعتمزم استخدام الجزيرة لخدمة خططها العسكرية والسياسية . وهي برفعها لعصا العالمية الجديدة على البحر المتوسط ، تريد أن تحوّل المنطقة بأسرها الى بؤرة توتر . وهي أحيانا تستخدم تلك العصا دون أدنى تفكير في النتائج ، كما حدث بوحشية هجينة في ليبيا .

منذ بدء الحرب بين العراق وايران والاتحاد السوفياتي يطالب بوقف تلك الابداء الجنونية المتبادلة . ونحن ، بحكم كوننا أصدقاء مخلصين لكلا البلدين ، نستخدم كل الامكانيات المتاحة لنا لاقناع الطرفين باحلال السلم بدلا من الصراع ، وسنواصل القيام بذلك .

اننا لمقتنعون بأنه لولا وجود نظام بريتوريا المنصري لتمكن مكان جنوب افريقيا السود والبيغ والملونين على حد سواء ، من التوصل - ومنذ أمد طويل - الى لغة مشتركة هي لغة المساواة والوثام والسلم المنصري . إذ أن الخط الفاصل بينهم لم ترسمه الخلافات العرقية بل رسمته سياسة الفصل المنصري الوحشية ، وهي سياسة معادية للجميع بغض النظر عن لون البشرة . وعدم ادراك هذا انما يشجع - بقصد أو بغير قصد - الابداء الجماعية ضد غالبية شعب جنوب افريقيا .

لقد تكلم المجتمع العالمي ببلاغة عن الحالة في الجنوب الافريقي ، وعلى مجلس الامن الان اصدار قرارات ملزمة يجسد فيها رغبة الغالبية المطلقة لامم العالم . لقد ظهرت في الممارسة الدولية في الآونة الاخيرة ، ظاهرة جديدة قبيحة هي المراعات الاقليمية "الممولة ملفا" . والمثال المارخ على ذلك هو نيكاراغوا حيث توجه ملايين الدولارات لتمويل ذبح الفلاحين وتدمير القرى والمزارع ، لا لشيء إلا لان ذلك البلد الصغير تجرأ على أن يختار طريقه في التنمية ، وهو ما يبدد - في نظر أقوى أمة رأسمالية في العالم - على إنه يشكل تهديدا لامنها .

ان الحروب غير المعلنه ضد الحكومات المشروعة لافغانستان وكمبوتشيا وانفسولا وموزامبيق واثيوبيا مدفوع ثمنها بنفس الطريقة تماما . وغالبا ما يقم البلد الذي يمول الصراع علاقات دبلوماسية او يجري مفاوضات مع الحكومة المعنية بينما يسعى في الوقت ذاته الى الاطاحة بها باية وسيلة فهو لا يعنيه الثمن ، عندما لا يرضى - لسبب او لآخر - عن الحكومات والبلدان المدرجة على القائمة السوداء وهكذا استخدمت سلسلة كاملة من أعمال الانتقام ، بدءا من الاعمال العسكرية المباشرة الى الاعمال الاقتصادية والايديولوجية - ضد جمهورية كوبا لاكثر من ربع قرن . لكن بالتأكيد حان الوقت لننتفهم ان هذه السيامة مفلسة ولا يمكن نصفها إلا بأنها سيامة مخبولة .

ان الحكمة الدبلوماسية تفرض الاعتراف بالواقع ، لا السعي الى تقويضه بمسورة وحشية . ان وصف عمالقات المرتزقة على انهم "المقاتلون من أجل الحرية" - كما يتم في الحرب ضد افغانستان - لن يغير شيئا . لقد حان الوقت كي نتعلم تسمية الاشياء باسمائها الحقيقية . ففيما يتعلق بافغانستان ، قامت هناك ثورة وطنية ديمقراطية ، وجرى توسيع نطاق قاعدتها الاجتماعية وتقويتها ؛ وهي تعتمد على تاييد ومشاركات كل الطبقات الاجتماعية والمجموعات العرقية في ذلك البلد دون أي استثناء . ولديها برنامج واضح للتسوية السلمية لظاهرة الازمات ، وكل ما هو مطلوب عدم عرقلة هذه العملية الايجابية . وهنا يؤيد الاتحاد السوفياتي مرة أخرى السعي من أجل حلول جديدة ونهج قوي - لا يعطله الحكم المسبق - من شأنها أن تحدد سبل حل المشكلة ، مع ايسلاء الاعتبار اللازم للمصالح المشروعة للشعب الافغاني واصدقائه وجيرانه .

ان النظام الشامل للأمن الدولي سيقدم لنا مفاتيح حل الكثير من أشد المشكلات تعقيدا .

لقد حرمنا - مثلنا مثل العديد من الدول الأخرى - أي شكل من أشكال الارهاب . وفي الوقت ذاته نستعد للاسهام . بل ونسهم بالفعل - في محاربة ذلك البلاء . اذ لا يمكن لأي شخص عاقل أن يتعايش معه . ولا بد من استئصال الارهاب دون شفقة أو هوادة ، لان الابرياء يمانون منه ويموتون بسببه . لكن يتعين علينا - من أجل مكافحته بشكل



فقال - ان ننظر في أسبابه . ويجب ألا يتجاهل المرء طبيعة هذه الظاهرة البغيضة . ففي بعض الأحيان يولد العنف الامبريالي الموجه ضد شعوب بأسرها تفجّر الارهاب الفردي أو الجماعي ومن ثم ، فإن تحسين الحالة الدولية الشاملة من شأنه أن يساعد كثيرا في إزالة الارهاب .

ثمة عقبة في سبيل تحسين المناخ الدولي تفرضها نزعة "العالمية الجديدة" . فهي تنطوي على الاملاء والعدوان وتطأ بالاقدام استقلال الدول . والبديل لذلك هو نظام الامن الشامل .

ان سباق التسلح والنزاعات الاقليمية لها حتما آثار عكسية على النظام الاقتصادي العالمي . ولئن كان السياسيون والمنتخبون والخبراء يحاولون الى حد ما وضع نموذج لهيكل للامن في عالم خال من الاسلحة أو به أسلحة ، فما من أحد اقترح من التنبؤ بالاشار الاقتصادية للحالة كما ستطور . ومع ذلك ، فان ما يحف بها من انفجار لن يكون أقل كارثة من عطل ممكن في تكنولوجيات الحرب .

واليوم ، نجد أن النزعة العسكرية لا تمرّ للخطر الوجود المادي للإنسان فقط بل أيضا تقدمه الاقتصادي والاجتماعي ، ووصلت تكلفة صباق التسلح مستوى يماثل الضرر المادي الذي سببته الحربان العالميتان الماضيتان . كل هذا يجعل نزع السلاح مسألة حتمية .

وفد مواجهة الازمة المستفحلة التي لا يمكن السيطرة عليها والتي تنخر في الهيكل الاقتصادي العالمي ، نرى بوضوح تام التزايد السائد في عملية استنزاف الموارد من الاقتصادات الوطنية للبلدان النامية في أمريكا اللاتينية وافريقيا ومناطق أخرى . ان العالم النامي ، الذي امتثلته الامبريالية ، وقع في أوائل الثمانينات في حلقة مفرغة في التنمية عبر الديون الباهظة ويجد نفسه الآن واقعا في شرك مديونية بلغت تريليون دولار . وهذا يعني في الحقيقة أن المناطق التي تضم أكبر تجمعات سكانية وموارد طبيعية وأسواق مستقبلية في العالم تنحدر نحو كارثة اقتصادية .

وهذا هو السبب في أننا ننظر الى الأمن الاقتصادي باعتباره جزءا لا يتجزأ من نظام شامل للأمن الدولي ، وعندما يبدأ العمل بذلك النظام سيتسنى انشاء صندوق لمساعدة البلدان النامية ووضع برنامج عالمي للتعاون العلمي والتكنولوجي تحت رعاية الأمم المتحدة .

ونحن نرى ان انشاء نظام شامل للأمن الدولي أمر لا يمكن تصوره دون توسيع نطاق وأبعاد التعاون في المجالات الانسانية . ونؤيد بقوة توسيع نطاق التعاون الدولي في مجال تطبيق الحقوق السياسية والاجتماعية والانسانية للأفراد ، ونحث الجميع على النظر مرة أخرى ودون تحيز في معالجة تلك المفكلة . وقد اقترح الاتحاد السوفياتي بشكل محدد في اجتماع برن أن تتخذ كل الدول خطوات لجعل تشريعاتها الداخلية التي تحكم حتى المشاكل الانسانية متمشية مع القواعد الدولية في هذا الشأن . ولسوء الطالع برز في اجتماع برن نهج آخر يتجاهل التوافق العام في الرأي فيما بين معظم المشاركين في ذلك الحوار ، حيث قوضت الولايات المتحدة الأمريكية الفرمة لاعتماد أي اتفاق .

ان طريق الانفراج يمثل أيضا طريقا الى انفتاح أكبر في المجتمعات والى مستوى أفضل من المعلومات الموضوعية والى معرفة متبادلة لجوانب الحياة بين الأمم والى تعزيز روح التفاهم والوفاق المتبادلين في علاقاتها .

وأيا كان مجال العلاقات الدولية الذي نتجه اليه ، فان دور الأمم المتحدة أمر لا غنى عنه ، ومسؤولياتها كبيرة . واليوم ومع ظهور اتجاه جديد لتماسك قوى التقدم والسلم ، ينبغي لأعضاء المنظمة أن يكون هائلهم المشترك هو تعزيز ملطة الأمم المتحدة وهيبته وزيادة فعالية قراراتها . ان العمل المتفاني الذي يقوم به السيد بييريز دي كوييار بومفه أمينا عاما للأمم المتحدة في وقت عصيب في حياة المنظمة يقتضي منا أن نبدي له احترامنا العميق . ونود أن نشكره بحرارة على ذلك .

إن الأمم المتحدة على وهك تغييرات هامة ومن المستحيل اعادة هيكلة العلاقات فيما بين الدول دون أخذ الوقائع المتغيرة في الحسبان . ولا يمكن لهذه المنظمة أن يستقيم حالها إلا اذا شارك البلد الذي يتولى رئاسة حركة عدم الانحياز بشكل أو بآخر في أعمال مجلس الأمن .

وقد ركزت الأحداث الأخيرة مرة أخرى الانتباه على ظاهرة غريبة : فالبلد الذي قدم ذات يوما موقعا لمقر الأمم المتحدة يبدي الآن وبشكل متكرر عداء شديدا نحوها . وهو يفلق الباب بعنف في وجهها ، ويرفض الوفاء بالتزاماته نحوها كما حدث في حالة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ، أو هو يحاول تأكيد المبدأ القائل بأن من لديه مالا أوفر يكون الحق في جانبه ، وهو يعرقل أعمال الآلية الجماعية مؤمنا بالفكرة القائلة انه يمكنه بهذه الطريقة جعل تلك الآلية تعمل وفقا لمشيئته . واتبعت الولايات المتحدة ممارسة اللوم والتوبيخ وتوقيع العقاب والتهديد التعمفي تجاه المنظمة ككل وكذلك تجاه أعضائها الذين لا يروقون لها لسبب أو لآخر . وبدأت مؤخرا أعضاء الأمم المتحدة في التساؤل بتواتر متزايد عما اذا كان بوسع الأمم المتحدة أن تعمل بشكل طبيعي في بلد تبدي حكومته مثل هذا الازدراء الصارخ لهم وللمنظمة ذاتها . ربما كان من الواجب الاهتمام بهذا التساؤل . وقد يكون من المفيد

اجراء مناقشة خاصة في الامم المتحدة بشأن المشاكل المتراكمة الكثيرة التي تتعلق بعمل المنظمة .

ويقتضي الطابع العالمي للمنظمة دفعة نحو التماسك ونحو القضاء على قوى التفرقة . وعلى ضوء مفهوم الامن الشامل المقترح يمكن ويجب ان تمتح من الممطلحات السياسية عبارات الاستقطاب بين الشرق والغرب وبين الشمال والجنوب . وهذا هو ما تدعو اليه الاشتراكية . وبغض النظر عما يؤكدُه اعداء الاشتراكية ، فإنها تعارض المجابهة والتعننت في أهم معنى للجنس البشري ، الا وهو احلال سلم دائم مكفول . وقد اعتمدنا نظام الأولويات هذا في علاقاتنا بالولايات المتحدة أيضا . وتم تناول هذه المسألة بالفعل أمس . واسمحوا لي ان أقول اننا أهدم ما نكون عن اعتبار علاقاتنا مع الولايات المتحدة مسألة لا تبشر بالخير ، خاصة ونحن نكن كل تقدير للشعب الامريكسي . وقد برزت مؤخرا بوادر مشجعة لاتفاقات جادة . وهناك أيضا امكانية حقيقية لعقد اجتماع قمة . ويمكننا ان نتحرك قدما بيسر واضح لو اراد الجانب الامريكسي ذلك . نحن واقعيون ولا نستلهم أفكارنا من الخيال . لقد تصور الناس في نهاية القرن الماضي ان القرن العشرين سيكون عصرا ذهبيا . ولكن الواقع بَدَد تلك التوقعات . واليوم ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين فإن الحقيقة الموضوعية هي ان هذا القرن قد يصبح فعلا عصرا ذهبيا للعلوم او عصر جليد نووي مستمر . والومائل المادية لكل من هاتين الامكانييتين موجودة بالفعل . والسؤال هو أي الطريقتين سنختار ؟

ان الخطر الذي يهدد الحضارة واضح تمام الوضوح . ومن هنا تنشأ الحاجة السري اتخاذ اجراء متضافر ومسؤول لمنع وقوع الكارثة المحتملة . وقد حددنا اختيارنا . ان الاتحاد السوفياتي ، وهنا اقتبس ما جاء على لسان ميخائيل غورباتشوف :

"سيواصل اغتنام كل فرصة من أجل الحوار المثمر ومن أجل احراز تقدم

نحو الحد من الاملحة وتخفيفها وكذلك نحو تسوية المراعات الاقليمية وتنمية

التعاون الدولي في كل المجالات الهامة" .

ونعتقد ان من الالهية بمكان في مداولاتنا ؟ لا نفقد الاحساس الحقيقي بالزمن وبالعالم الذي نعيش فيه . ان اللغة التي يفهم بعض الساسة في استخدامها تغطي هذا الاحساس بفمامة من المفاهيم المجردة والداكنة ، كما لو كان الامر لا يخص كوكبنا وانما يخص كوكبا آخر بعيد عنا . اجل ان الامر يخص كوكبنا الذي نراه امامنا في عيون اولادنا واحفادنا ، وفي عيون آبائنا وامهاتنا وشقيقاتنا واشقائنا وكل اولئك القريبين منا والمميزين علينا والذين تربطهم بكل منا مفاهيم "الامة" و "البلد" و "الانسانية" .

هذا هو المحكّ الوحيد المقبول لنا ، ولا ينبغي للمرء ان يعدل منظار رؤيته السياسية تبعا لمطلحته الذاتية سواء وجدت الحياة على كوكب المريخ ام لا . ينبغي لنا جميعا ان نجيب على سؤال واحد ، وهو سؤال تتساوى اهميته بالنسبة لنا جميعا ، الا وهو هل مستمر الحياة على كوكبنا ؟ ومتكون اجابتنا بالتاكيد وبشقة : اجل ، مستمر الحياة على كوكبنا !

السير جيوفري هاو (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود سيدي الرئيس أن أرحب بتوليكم هذا المنصب الرفيع بنفس حرارة المودة التي تقوم بين بلدينا وكلاهما عضو في الكمنولث . واطركم بعض المعرفة من نقابة المحامين الانكليز وأعرف أنكم سوف تبدون من التفاني والحكمة والموضوعية التي تعد ، اذا جاز لي التعبير ، صمة مميزة لمهنتنا القانونية .

وفي نفس الوقت لا يمكنني أن اتقاعس عن الاشادة بسلفكم الذي يمثل عضوا رفيقا في الاتحاد الاوروبي . لقد تمتع السفير دي بينييس بسيرة متميزة في الامم المتحدة تكلت بتوجيهه للدورة الاحتفالية الاربعين التي استحوذت على اهتمام العالم . ولم يخيب الآمال العريضة التي عقدناها عليه .

كما لا يمكنني أن اتفاض عن الاشادة بأميننا العام وأعبر عن سعادتي وسعادتنا جميعا لرؤيته يستعيد عافيته . ان صفاته في التواضع والصبر التي تبنت مرة أخرى في تقريره السنوي مثال لنا جميعا .

يشرفني أن أتكلم أمام الجمعية العامة اليوم نيابة عن الاتحاد الاوروبي ودوله الاعضاء الاثنتي عشرة .

منذ أربعين عاما مضت في ١٩ ايلول/سبتمبر ١٩٤٦ ذكر ونستون تشرشل ما يلي عن أوروبا :

"عبر مساحات شاسعة تفر الجماهير المرتجفة من المعذبين والجاهليين والمهمومين والحيارى من بني البشر أفواههم أمام اطلال مدنهم ومنازلهم ، ويلقون نظرة على الافاق القاتمة تحسبا لاقتراب بعض الاخطار الجديدة أو الطفيان أو الإرهاب" .

وبعد انقضاء جيل يجب أن نستفيق نحن في أوروبا الغربية لنتذكر تلك العبارات . انها تعيد الى أذهاننا القوة التدميرية الكاملة لما وصفه تشرشل في كلمة تالية بوصفه :  
"تناحرات قومية قديمة وتحزبات ايديولوجية حديثة تشتت السكان البؤساء والجياع وتشير سخطهم" .

ان حدة القوة التدميرية لتناحرات وتحزبات تشرفل لم تقل بعد . من أجل هذا أود أن أصعب لفترة بشأن تجربة الاتحاد الأوروبي التي تدعو الى مزيد من الامل . أقول ذلك بتواضع كبير لاننا نحن الأوروبيين في هذا القرن ، كما حدث كثيرا من قبل ، قد اصابتنا المخاوف والشكوك وحاربنا ونهبنا بعضنا . ومع ذلك فإن اثني عشر بلدا في أوروبا الغربية يمكنها اليوم مخاطبة العالم بصوت واحد ، ويمكننا عمل ذلك عن اقتناع باننا لن نهاجم بعضنا بعضا مرة أخرى .

ان الاتحاد الأوروبي انجاز طموح . والقرارات التي نتخذها في اتحادنا يمكنها أن تغير قوانين كافة بلداننا . انها تلمس حياة كل مواطنينا . وبالطبع فإن الموافقة عليها تستغرق منا وقتا بعيدا نرى أن أمما أخرى يمكنها أن تستفيد من الاستقرار والثقة اللتين بنيناها في أوروبا منذ عام ١٩٤٥ . وقد اتاحت لنا هذه الثقة المتبادلة تعزيز قواتنا السياسية والاقتصادية المشتركة . ولقد عقدنا العزم على الاستمرار في الرقي بممالحننا سويا . ولافك أن التحدي بالنسبة لاحدنا هو تحد لنا جميعا سواء كان تحديا لحرياتنا أو ممالحننا أو حقوقنا أو رفاهنا وسواء جاء هذا التحدي من الإرهابيين أو تجار المخدرات أو المتطرفين أو الطفافة .

وفي السنة الماضية تكلم سلفي جاك بوس وزير خارجية لكسمبرغ هنا بوصفه ممثلا للدول الاعضاء العشر في الاتحاد الأوروبي . ويشرفني أن أخاطبكم نيابة عن اثنتي عشرة دولة عضوا حيث أن الاتحاد قد احتفى بقبول عضوين جديدين هما اسبانيا والبرتغال . وينسج انضمامهما خيطين اضافيين في حبل الثقافة والتاريخ الأوروبي المتين . ويستمر تشييد أوروبا في هذه الاثناء . ونحن نمدق على أحكام اتفاقيات جديدة بشأن التعاون في مجال السياسة الخارجية . وبنهاية عام ١٩٩٢ نعتزم القضاء على الحواجز التي لا تزال تقسم الاتحاد حتى يمكن للبضائع والخدمات ورأس المال ، ومن باب أولسى الشعوب ، أن تتنقل بحرية بيننا من أهدرين الى اثينا ومن كوبنهاغن الى كاديس .

لقد تعلم الاتحاد العمل المتضافر في الشؤون المحلية . وهو الآن أكبر كتلة تجارية في العالم . ونحن بمفردنا قدمنا اسهامات فعالة في الشؤون العالمية ويجب أن

يزداد اسهامنا وسوف يزداد ، طالما نعمل الآن سوية . ان مبادئ ميثاق الأمم المتحدة كانت دوما أساس اتحادنا . ونحن نؤمن بأن تاريخنا يفرض علينا مسؤولية خاصة بأن نعمل من أجل هذه المبادئ ومن أجل أن تسود العالم مثل الحوار والتعاون السلمي التي أفادت الدول الاعضاء بحق .

بيد أن أوروبا الاكثر اتساعا تبقى منقسمة . فمنذ خمسة وعشرين عاما القسى حائط برلين بظلاله بين الشرق والغرب . وتفعل الاملاك الشائكة والجدران الكونكريتية بين الجيران والامر . هذا التقسيم الذي صنعه الانسان يرغمنا بوصفنا أوروبيين على البحث عن تسوية والعمل على اعادة بناء الثقة بين الأمم . ويشجعنا تاريخنا وثقافتنا المشتركة على الايمان بأننا يمكن أن نحرز النجاح .



لقد أدى حادث تشيرنوبل الذي أشار اليه للتو وزير الخارجية السوفياتي في بيانه الى إضافة بُعد جديد الى عمليات التبادل بين الشرق والغرب . ولنامل في أن نتعلم جيدا الدروس المستخلمة من هذا الحادث ، وكما قال مارتن لوتر كنج الابن في سياق مختلف :

"يجب أن نتعلم أن نعيش معا كإخوة أو أن نموت سويا كأغبياء" .

وبالنسبة لنا في أوروبا ، وبالنسبة لبقية العالم ، فإن العلاقات الافضل بين الدولتين العظيمين الرئيسيتين لها أهمية كبيرة . وقد رحبنا بحرارة باجتماع قمة جنيف الذي عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي بين الرئيس ريفان والامين العام غورباتشوف ونحن نشاطر الامل الواسع الانتشار بأنه سيعقد اجتماع قمة آخر هذا العام . وقد دفع هذا الاحتمال كلا الطرفين الى وضع اقتراحات رئيسية . لذلك فاننا نأسف كثيرا لان اعتقال صحفي أمريكي محترم في موسكو ألقى سحابة من الشك حول هذه الآمال ونحن نأمل أن تُزال هذه السحابة في أقرب وقت ممكن .

ويعتبر منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي أهم أولويات مفاوضات جنيف . أما الأولوية الأخرى الملحة فهي إجراء تخفيض كبير في القوات الاستراتيجية والمتوسطة المدى للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . ونحن نعتقد أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وأوروبا تستطيع أن تخطو خطوة هامة نحو نزع السلاح دون تعريض أمنها للخطر . كذلك يجب التوصل الى اتفاق مبكر بشأن القضاء على الأسلحة الكيميائية في مختلف أنحاء العالم .

وإذا كان هدف نزع السلاح العام والكامل لا يمكن تحقيقه إلا على نحو تدريجي ، فإنه مع ذلك سيبقى هدفنا النهائي . ولن يكون للاتفاقات قيمة دائمة إلا اذا كانت عادلة ومتوازنة وقابلة للتحقق . وإذا أردنا أن تنمو الثقة فيجب أن تحترم جميع الأطراف اتفاقات الحد من الأسلحة السارية حاليا . إننا نقترح من مرحلة حاسمة وهناك فرصة لاتخاذ قرارات رئيسية ولن تصفح عنها الأجيال القادمة اذا فشلنا في ذلك .

وتعتبر مفاوضات الحد من الأسلحة ونزع السلاح جزءا واحدا من العلاقات بين الشرق والغرب ويجب اتخاذ خطوات عملية للتغلب على التوترات والانقسامات التي تكمن وراء المستوى العالي للتسلح .

ولهذا السبب تكتسي الوثيقة الختامية لهلسنكي أهمية بالغة . ومن الضروري أن تحترم جميع التزامات هلسنكي ، وذلك لصالح العلاقات بين الشرق والغرب . ونرجو من جميع المشتركين في عملية مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا أن يفعلوا ذلك . وسوف نركز في اجتماع متابعة مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا الذي سيعقد في فيينا على اتخاذ خطوات يمكن أن يراها ويفهمها الشخص العادي في بلادنا .

ترحب الدول الإثنى عشرة بحرارة بالنجاح الذي حققه مؤتمر استكهولم في نهاية الاسبوع الماضي ويعتبر الاتفاق الذي توصل اليه المؤتمر إسهاما هاما في تخفيض خطر الحرب في أوروبا وفي زيادة الثقة بين الشرق والغرب . وستعمل الدول الإثنى عشرة التي ساهمت مساهمة ملموسة في التوصل الى هذه النتائج على أن تبني عليها سواء في ميدان تحديد الأسلحة أو على المجال الأوسع في عملية مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا . على الرغم من أن أفغانستان وكمبوديا بلدان بعيدان عن بلدنا فان التدخلات الخارجية هناك ترمز إلى عدد من المشكلات التي نواجهها في العلاقات بين الشرق والغرب وفي العمل من أجل زيادة الاستقرار في العالم بأكمله . وفي أفغانستان بصفة خاصة قد ينسحب عدد صغير من كتائب القوات السوفياتية ولكن سيبقى هناك ما يزيد على ١١٠ ٠٠٠ من القوات السوفياتية .

لقد قُتِلَ عشرات الآلاف من المواطنين الأفغان نتيجة للاحتلال السوفياتي ، ولن يعودوا الى الحياة ثانية . وهناك أربعة ملايين شخص خارج بلادهم يعيشون كلاجئين ، وقد استقبلت باكستان عددا كبيرا منهم وكانت مكافأتها على ذلك من هجمات عديدة من أفغانستان عبر حدودها .

وإذ أتكلم لحظة باعتباري وزير خارجية المملكة المتحدة ، لا يعني إلا أن لاحظ انه في هذا السياق قال وزير خارجية الاتحاد السوفياتي "لقد حان الوقت لتتعلم

أن نسمي الأشياء بأسمائها الصحيحة" . ولا يسعني إلا أن أعرب عن دهشتي وفزعسي لأن الحقائق التي شرحتها الآن ، والأحداث التي تجرى في السنوات الست الماضية في أفغانستان يمفها وزير الخارجية السوفياتي بأنها "ثورة وطنية ديمقراطية" فإذا كانت هذه هي وجهة نظرهم فهي ليست وجهة النظر التي تشاركهم فيها بقية العالم .

أتكلم ثانية بالنيابة عن الدول الاثنتي عشرة . إن المبادئ التي نسمي اليها هي تلك التي يجب أن تحدد حلا للمسألة . وقد أيدت الجمعية العامة بشدة في مناسبات عديدة هذه المبادئ . ويجب أن ينفذ الاتحاد السوفياتي تلك المبادئ وأن يسحب جميع قواته من أفغانستان ويوافق دون إبطاء على جدول زمني مقبول . اننا نؤيد جهود الأمين العام للأمم المتحدة لحل هذا الصراع . ونجاح تلك الجهود ، وفي أسرع وقت ممكن ، يمكن أن يمنع المزيد من المعاناة .

مناطق قليلة من العالم عانت أكثر مما عاناه الشرق الأوسط من التناحرات القديمة والتحزبات الحديثة ، كما قال تشرشل . ونهجننا هنا أيضا نهج مماثل ، وهو النصح بالحوار والتعاون ، فلا توجد حلول عسكرية للصراع في الشرق الأوسط أو في شمال افريقيا .

لا يمكن تحقيق تسوية عادلة ودائمة وشاملة للصراع العربي الاسرائيلي إلا عن طريق المفاوضات . ويشجعنا على ذلك الاتفاق الذي تم بين مصر واسرائيل بشأن طابسا . لقد أعربنا عن وجهات نظرنا بشأن هذا الموضوع في مناسبات عديدة ، ونحن نتمسك بها . ونرى أن عقد مؤتمر دولي يمكن أن يقدم إسهاما رئيسيا في تضييق الفجوة بين الاطراف وذلك إذا ما وافقت تلك الاطراف على مبدأ هذا المؤتمر وطبيعته .

يجب على جميع الاطراف أن تقبل بوضوح ودون أي التباس مبدأين اثنين ؛ حق جميع دول المنطقة بما فيها اسرائيل في الوجود وفي الأمن ، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، مع كل ما يتضمنه ذلك . اننا نشاهد الاطراف المعنية ، الدول العربية واسرائيل والشعب الفلسطيني ، أن تفتح الباب لتحقيق السلم بأن يعترف كل منها بحقوق الاخرين .

تعمل الدول الإثنتا عشرة على نحو فردي وجماعي للمساعدة في تنمية الاقاليم المحتلة . إننا نطالب اسرائيل ، ريشما يتم الانسحاب وفقا لقرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) أن تفي على نحو دقيق بالتزاماتها باعتبارها الدولة المحتلة وأن تخفف القيود التي تفرضها على النشاط السياسي والتنمية الاقتصادية . ولكن تلك التدابير يجب أن تكون مقدمة لمفاوضات السلم الحقيقية ، لا بديلا عنها .

في مثل هذا الشهر منذ ست سنوات ممتدت نشب الصراع بين إيران والعراق ، وادى الى وقوع نصف مليون من الضحايا والى إحداث تدمير خطير في كلا البلدين . ويعتبر هذا الصراع مصدر قلق كبير لجيرانهما في الخليج الذين نتعاطف معهم . لقد أدنا دون تحفظ استخدام الاسلحة الكيميائية وتصعيد الهجمات من كلا الطرفين على السفن في الخليج ، وينبغي للبلدين أن يسالا نفسيهما عن الفائدة التي ستعود عليهما من استمرار هذا الصراع . إننا نشجب بشدة أي مزيد من التصعيد .

يجب أن يقبل الطرفان بأن هذا الصراع لن ينتهي إلا عن طريق المفاوضات . ويشكل قرار مجلس الامن ٥٨٢ (١٩٨٦) أفضل أساس للتسوية التفاوضية . ونحن نحث إيران والعراق على أن يوافقا فورا على وقف إطلاق النار والبحث عن حل سلمي مشرف لخلافتهما ، وأن يتعاوننا بالكامل مع الامين العام في ممارسة مساعيه الحميدة . وفي الصحراء الغربية كذلك ، نناشد الاطراف المعنية أن تستجيب فورا لجهود الامين العام الرامية الى إيجاد حل سلمي .

تضطلع الامم المتحدة بعمل حيوي في المحافظة على سيادة لبنان ووحدته واستقلاله وسلامة اراضيه . إننا نشجب الحوادث الاخيرة التي وضعت عقبات جديدة في طريق مهمة قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) ، ونعرب عن تعاطفنا مع الضحايا ، ونود أن نعرب عن أهمية اتخاذ تدابير عاجلة لتمكين القوة من الاضطلاع بمهمتها بفاعلية وفي أمن . لقد أظهرت الاحداث الاخيرة أن الحالة الراهنة لم تمسك تحتل .

انتقل الآن الى مشكلة قبرص ، التي لاتزال بعد عدد من السنين مسألة دولية هامة . ولاتزال الجزيرة مقسمة على نحو مأساوي . وتؤكد الدول الاثنتا عشرة من جديد تأييدها القوي لاستقلال قبرص وسيادتها ووحدتها وسلامة اراضيها وفقا لقرارات الامم المتحدة ذات الصلة . وموقفنا المعبر عنه في بياناتنا السابقة لم يتغير .  
إننا نرفض بصفة خاصة أي عمل يزعم إنشاء دولة أخرى مستقلة داخل قبرص . وكما أوضحنا في مناسبات عديدة فإننا نؤيد الامين العام في مساعيه الحميدة لإيجاد حل عادل ودائم لهذه المشكلة . ونطلب من جميع الاطراف المعنية ان تتعاون معه والا تتخذ أي إجراء يجعل مهمته أكثر صعوبة .

وفي جنوب افريقيا ، عملت الدول الاثنتا عشرة على تعزيز الحوار الوطني الحقيقي المطلوب على نحو واضح وملح لإيجاد حل سلمي لمشكلات هذا البلد . إن سياسات جنوب افريقيا تلحق الضرر أيضا بجيرانها ، ولقد أدنا بقوة الهجمات المسلحة على البلدان المجاورة . ويجب ألا يتكرر حدوث هذه الفارات العسكرية\* .

---

\* تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد بن عبدالله (عمان) .

ان الدول الاثنتي عشرة قد اوضحت مرارا وتكرارا اهمتها ازاء الفصل العنصري . وقد طالبنا بانه لابد من القضاء عليه . اننا نرفض رفضا تاما اي فلسفة تنكر الفرمة أو الحرية على طفل وتمنح حقوقا وامتيازات عادية لآخر على أساس لـون بشرته فقط . ان هذا النظام يولد الكراهية والعنف . هناك اصلاحات في جنوب افريقيا ، ولكنها نذيرة وبطيئة لا تكفي لازالة الشعور الطاغى بالمرارة ولوقف اراقة الدماء في البلاد . ان حالة الطوارئ الحالية قد خربت بيوت آلاف عديدة من السكان الذين زج بهم في السجن دون محاكمة وانها لم تحسن من امكانيات التغيير السلمي بل اضرت بها .

ان العنف لن ينهي الفصل العنصري . وعضا عن ذلك ، لابد من تهيئة الظروف التي يمكن في ظلها بدء الحوار . لكن الحوار مستحيل ما دام القادة السود قيد السجن أو الاحتجاز وما دامت منظمات السود محظورة . لذلك فان الدول الاثنتي عشرة قد طالبت مرارا حكومة جنوب افريقيا باطلاق سراح نيلسون مانديلا وغيره من السجناء السياسيين دون قيد أو شرط ورفع الحظر عن المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر عموم افريقيا لازانيا وغير ذلك من الاحزاب السياسية .

في ايلول/سبتمبر ١٩٨٥ وافقت بلدان الاتحاد الاوروبي على سلسلة من التدابير ، البعض منها تقييدي والبعض الآخر ايجابي ، تستهدف اقناع حكومة جنوب افريقيا بانه لا مفر من الحاجة الى اصلاح اساسي . وفي حزيران/يونيه من هذا العام ، وفي لاهاي ، قرر مجلس الاتحاد الاوروبي اتخاذ اجراءات اضافية . وكجزء من تلك الاجراءات طلب مني رؤساء دول وحكومات الدول الاثنتي عشرة القيام ببعثة الى الجنوب الافريقي . وخلال الزيارتين اللتين قمت بهما الى المنطقة في شهر تموز/يوليه سمعت الى شرح سياسات الدول الاثنتي عشرة الى جيران جنوب افريقيا والى حمل حكومة جنوب افريقيا على ادراك قلقنا العميق والحاجة الى القيام بخطوات للحث على التوصل الى حل سلمي وتفاوضي .

وازاء عدم احراز اي تقدم في ذلك الاتجاه وبعد أن تشاورت مع البلدان الغربية الصناعية وافقت الدول الاثنتي عشرة في بروكسل في الاسبوع الماضي على فرض حظر على الاستثمارات الجديدة في جنوب افريقيا وعلى استيراد الحديد والفولاذ والمسكوكات

الذهبية من جنوب افريقيا . وتمثل تلك التدابير خطوة أخرى تبرز من الخطوات التي اتخذناها في العام الماضي والتي تضمنت حظرا على جميع صادرات و واردات الاسلحة والمعدات شبه العسكرية الى جنوب افريقيا ومنها ، وتضمنت أيضا حظرا على الصادرات النفطية وحظرا على كل تعاون جديد في المجال النووي .

وبالإضافة الى ذلك فاننا ننفذ برنامجا اوروبيا متضافرا لمساعدة ضحايا الفصل العنصري بصورة انفرادية وجماعية . ونساعد الذين تم القبض عليهم بموجب حالة الطوارئ ونشدد تشديدا كبيرا على برامج تدريب وتعليم السود من ابناء جنوب افريقيا . ونساعد أيضا جيران جنوب افريقيا ، وعلى سبيل المثال نساعد في تحسين مرافق النقل في المنطقة .

سوف نستمر في جهودنا في جميع هذه المناطق وسنعمل كل ما في وسعنا للنهوض بالتغيير العاجل والسلمي .

ان الوقت قصير . ونناشد حكومة جنوب افريقيا ان تتطلع الى المستقبل وتقرر بأن التغيير الاساسي امر لا مفر منه . وتفهم تلك الحكومة بجلاء التحدي الديموغرافي والاقتصادي . ان زعماء جنوب افريقيا البيض يزرعون الريج ، وما لم تبدأ مفاوضات صادقة الآن فان أطفالهم سيحصلون الاعاصير .

كذلك فان حكومة جنوب افريقيا تتحمل المسؤولية الجسيمة عن ناميبيا . فقد اقامت في العام الماضي ما يسمى بالحكومة المؤقتة للوحدة الوطنية . وبموجب خطة الأمم المتحدة لا تتمتع تلك الحكومة بأي مركز قانوني من أي نوع كان . ولا يمكننا ان نقبل التحركات الانفرادية من جانب جنوب افريقيا لنقل السلطة في ناميبيا . ونطالب حكومة جنوب افريقيا بتنفيذ خطة الأمم المتحدة دون مزيد من التأخير .

ان امريكا الوسطى منطقة أخرى لا يمكن فيها للقوة المسلحة ان تحل شيئا . ذلك ان الحوار والمفاوضات السلمية هي السبيل الوحيد للمضي قدما . ويعتبر الحل السياسي على أقصى درجة من الأهمية ولا بد ان ينبثق من المنطقة نفسها . اننا نؤيد عملية كونتادورا للسلم التي تعتبر خطوة رئيسية في الاتجاه السليم ، بيد أن الامر يحتاج

الى مزيد من الجهد من جانب جميع الاطراف المعنية للتخفيف من حدة التوترات الاقليمية . وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي ، ارسينا في لكسمبرغ اسس الحوار السياسي مع امريكا الوسطى لابرارز تايبينا القوي لتلك العملية لصالح الامتقرار والديمقراطية التعددية ، ووقمنا ايضا اتفااق تعاون . ونكرر عزمنا على زيادة المعونة التي نقدمها الى المنطقة بدرجة ملمومة بغية تشجيع التعاون الاقليمي والتنمية الاقتصادية .

وسوف اوزع باسم المملكة المتحدة الوثيقة (A/41/636) بوصفها بلاغا وطنيا منفصلا بشأن جزر فوكلاند .

ومما شجمننا اكثر في امريكا اللاتينية التوطيد المستمر للديمقراطية في معظم بلدان امريكا الجنوبية . ونأمل في أن تستمر هذه العملية في جميع ارجاء المنطقة . بيد أن المشاكل تظل قائمة بالتاكيد في بعض البلدان . وقد اعربنا بوضوح عن قلقنا الخاص ازاء انتهاكات حقوق الانمان واستمرار العنف في شيلي . فقد أعادت حكومة شيلي فرض حالة الحصار في اعقاب محاولة اغتيال الجنرال بينوشيت . اننا نتطلع الى هذا التطور بعميق القلق ونكرر الاعراب عن املنا في أن تطلق الحكومة فورا سراح السجناء السياسيين وتشرع دون ابطاء في الحوار مع المعارضة الديمقراطية بشأن استعادة الديمقراطية بصورة سلمية .

ان انتهاكات حقوق الانسان في شيلي وفي جنوب افريقيا تعتبر فريدة . وليس بوسع هذه الجمعية ان تظل غير مبالية ازاء الانتهاكات المنتظمة للحريات الفردية وازاء الاضطهاد والقمع والعنف العشوائي القائم في بلدان عديدة وازاء حقيقة ان الجوع والمرض وعدم توفر الفرص ينكر على من لا حول لهم ولا قوة من الناس أبسط الحقوق الاقتصادية والاجتماعية .

بتاريخ ٢١ تموز/يوليه من هذا العام اصدرنا بيانا يوضح مبادئنا في هذا المجال . لقد كان ذلك بمثابة دلالة على الاولوية القموى التي نعلقها على حقوق الانسان في العلاقات الدولية . لقد وضعت هذه الجمعية معايير واضحة تجلت في الاعلان



العالمي لحقوق الانسان وغير ذلك من المكوك الدولية . ونلتزم التقييد العالمي بهذه المكوك . ذلك هو ما تتوقعه شعوبنا وليس الكلمات المنمقة لذلك فاننا نعلق أهمية خاصة على الابقاء على الآليات التي انشأتها الامم المتحدة من أجل حماية حقوق الانسان وتعزيز هذه الآليات .

لقد اُضفت ويلات الارهاب الدولي خطرا جديدا الى الحياة الحديثة . فقد اودى ذلك بحياة الناس الابرياء في المطارات ومراكز التسوق والشوارع المزدهمة . اننا ندين ادانة قاطعة الهجمات الجبانة مثل حادث اختطاف الطائرة في مطار كراتشي والفضائح الاخيرة التي ارتكبت في اسطنبول وباريس والتي لا تخدم القضايا السياسية التي يدعي مرتكبو هذه الفضائح انهم يؤمنون بها . ويزداد فزعنا عندما تقوم دول ذات سيادة بتقديم الدعم المعنوي أو المادي الى الارهابيين . قمنا هذا العام باتخاذ بعض الخطوات لردع الدول عن تمضيد الارهاب ، لاسيما في حالة ليبيا . ونحن مصممون على ان نعمل أكثر ، وسينظر الاجتماع الوزاري للدول الاثنتي عشرة الذي سيعقد بتاريخ ٢٥ أيلول/سبتمبر في اتخاذ المزيد من الاجراءات . ولن نتحمل هذا السلوك من جانب الحكومات التي يفترض ان تكون على مستوى المسؤولية .

وعلى نفس المنوال أيضا ، تتطلب مشكلة المخدرات بذل جهود جماعية عاجلة . ان الاتجار الدولي بالمخدرات أخذ الآن بعدا يهدد بتقويض مجتمعات بأسرها . والامر يحتاج الى التعاون الدولي الوثيق لحدح هذا الاتجار الآثم . وسوف نقوم بدورنا في المؤتمر العالمي الذي سيعقد في فيينا في شهر حزيران/يونيه المقبل - وكانت تلك مبادرة قيمة من جانب الامين العام .

أما المسائل الاقتصادية فانها تحتل مكانا رئيسيا في تنمية الاتحاد الاوروبي . ويمتدح الاتحاد الآن اكبر تجمع تجاري في العالم اذ انه يمثل ٢٠ في المائة من مجموع التجارة العالمية . اننا أكبر مستورد في العالم ، ولاسيما لمنتجات البلدان النامية التي بلغت ١٠٥ بلايين دولار امريكي في عام ١٩٨٥ . ويرتبط مواطنونا الـ ٢٢٠ مليوننا بمئات مع نحو ٤٠٠ مليون نسمة في افريقيا ومنطقة البحر الكاريبي ومنطقة المحيط

الهادئ عن طريق الاتفاقات التجارية واتفاقات تقديم المعونة المبرمة مع بلدانها . ونحن بصورة جماعية أكبر المتبرعين بالمعونة في العالم . وهذا الشغل الاقتصادي يلقي علينا بعض المسؤوليات تجاه النظم التجارية العالمية ونضع هذه المسؤوليات على محمل الجد .

ومنذ الحرب العالمية الثانية ، ما فتئ النمو في التجارة العالمية يتحضر بسبب القضاء على الحواجز الجمركية التي كانت قائمة في الفترة بين الحربين العالميتين . ومع ذلك هناك توترات في النظام التجاري العالمي . فقد واجهت الصناعات التقليدية القديمة في العالم الغربي انكماشاً ضخماً حيث انتقلت الميزة التفضيلية الى البلدان الصناعية الحديثة ، مع ما ينطوي عليه ذلك من تغييرات اجتماعية مؤلمة . لقد ازدادت الضغوط بشأن الحد من الواردات . وتبدو هذه الحلول مهلة ولكنها ليست كذلك .

ان الحماية ، فوق كل شيء ، تعاقب البلدان النامية عن طريق التقليل من حرية الوصول الى الاسواق الرئيسية في البلدان المتقدمة النمو . وفي البلدان المتقدمة النمو نفسها فان الحماية تعاقب المستهلكين عن طريق زيادة الاسعار وتقييد الاختيار ، وتعاقب المصدريين عن طريق زيادة تكاليفهم الانتاجية .

تحمل الحمائية في طياتها عناصر فشلها . وقد يكون لتصاعد التدابير الحمائية الانتقامية آثار مخربة على التجارة العالمية ، ولاسيما بالنسبة للعالم الثالث . ولنتذكر دائما ان التجارة تعزز النمو .

ان الاطراف المتعاقدة في مجموعة الاتفاق العام بشأن التمريرات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") اختتمت مؤتمرها الوزاري للتو ، وهو المؤتمر الذي انعقد في بونتاديل استي والذي ابرم فيه اتفاق هام لبدء جولة جديدة من المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف . وقد عمل الاتحاد الاوروبي بجد ايضا من أجل تحقيق نتائج ناجحة . وان المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف تخدم غرضين : اذ انها تجدد نظام "غات" ، بتحديثه بما يتفق مع حقائق التجارة العالمية ، وتعزز حرية التجارة بالسماح للبلدان بتقديم تنازلات متبادلة قد تجد من المتعذر التقدم بها على الصعيد الثنائي . واذا شاركنا جميعا في عبء التكيف ، فاننا بذلك نوزع الخسائر . ونحن ملتزمون تماما بهذه العملية .

وربما تتساءلون عما يفعله الاتحاد لتنفيذ هذه المبادئ الباهرة . واسمحوا لي ان اقدم مثالين موجزين :

أولا ، في قطاع النسيج ، حقق الاتحاد درجة باهرة من اعادة الهيكلة . ويسعد الاتحاد ان اتفاق تعدد الالياف الذي اعتمد في تموز/يوليه يتنبا بتطبيق قواعد "غات" للتجارة في قطاع النسيج كهدف نهائي ويطالب كل المشاركين بالتعاون في التحرير التدريجي لتجارة المنسوجات . كما دافع الاتحاد بقوة عن مبدأ المعاملة التفضيلية الخاصة التي يقدمها اتفاق تعدد الالياف للبلدان الاقل نموا .

ثانيا ، الزراعة ، وهذه قضية سياسية رئيسية ، وينبغي معالجتها على وجه الاستعجال . وقد حدثت ثورة في انتاج الغذاء في السنوات العشر الاخيرة . فالتكنولوجيا الجديدة كانت تعني امدة جديدة ، وماشية اضمن ، وأنواع جديدة من الحبوب والارز وتخزيننا اكفا . والهند الآن تصدر الاغذية . والصين مكتفية ذاتيا تقريبا . وهذه قصة نجاح عظيمة هي بمثابة مصدر الهام لأولئك الذين يكافحون من أجل التغلب على نقص الاغذية .

ومن سخرية القدر ان مزيدا من الوفرة قد يعني نقما آخر . فان الوفرة الكبيرة للاغذية في بعض البلدان يمكن أن تعمق من نقصها في بلدان أخرى . وان المنتجين بتكلفة أكبر يزرعون أكثر ويمكن أن يحملوا المنتجين الأفقر على زراعة أقل . والنتيجة مفارقة مأساوية : فحتى في عصر الوفرة لا تزال المجاعة قائمة . وفي الوقت نفسه ، فان النزاعات التجارية تصبح صراعات سياسية ، اذ أن البلدان تتنافس في دعم صادراتها الغذائية ، وتتخلص من فوائدها المتزايدة .

ويجب ان نعالج هذه المشاكل الان . فاننا في الوقت الذي ندرك فيه أهمية الزراعة من أجل رفاهة المجتمعات الريفية ، اتفقت قمة طوكيو على ضرورة "اعادة توجيه السياسات وتكييف هيكل الانتاج الزراعي في ضوء الطلب العالمي" . والاتحاد ملتزم بهذا . وقد اتفق رؤساء الحكومات في المجلس الاوروبي الذي انعقد في لاهاي في حزيران/يونيه على أن سيطرة أفضل على الانتاج الاجمالي ينبغي ضمانها بغية امكانية تكييفها بشكل أفضل مع حالة السوق . وهذه ليست مسؤولية بلد واحد أو مجموعة من البلدان . فالمشكلة عالمية ويمكن معالجتها فقط - كما ورد في اعلان طوكيو - بالتعاون مع بعضنا البعض . وفي الاسبوع الاخير اتفق وزراء مجموعة "غات" على بدء جولة جديدة للغات ، بما في ذلك المفاوضات حول الزراعة . وليست لدينا مهمة أكثر الحاحا من تحقيق النجاح في هذه الجولة الجديدة . وقد كانت قمة طوكيو ايضا فرصة هامة لاستعراض التقدم حول مشكلة الديون . فان الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي سوف تعقد بعد أقل من اسبوع ، ولهذا سوف اتوخى الايجاز .

لقد شهدت السنة الماضية تغيرات هامة . وان كان الانتعاش الدولي في سنته الرابعة فان البيئة الاقتصادية الدولية لا تزال غير مواتية . فلا يزال النمو موزعا بشكل غير متناسب في جميع انحاء العالم كما أن معدلات النمو لا تزال أدنى مما نرغب . وان أسعار الفائدة المنخفضة تساعدنا جميعا ، حتى ولو كانت في حقيقتها لا تزال مرتفعة بمعايير تاريخية . وان أسعار النفط تتجه الى الهبوط وتساعد الكثير ولكنها تضر كثيرا بالآخرين ، وأسعار السلع الأساسية لا تزال منخفضة بوجه عام . وقد قام

كثير من البلدان المدينة بتنفيذ برامج جريئة للتكيف ومعظم البلدان الصناعية قد خفض اختلالات أوائل الثمانينات التي ضاعفت المصاعب التي تواجه المدنيين .

ولا يزال عبء الديون ثقيلا بالنسبة لعدد من البلدان ، والاتحاد الاوروبي يؤيد بقوة مبادرة الولايات المتحدة من أجل نمو مستمر ، والتي تستهدف تحقيق الامال المشروعة للبلدان المدينة من أجل نمو عن طريق تكيف هيكلية وتحريك اقتصادي مع التمويل الخارجي اللازم . وبلغة بسيطة ، فانه يسلم باننا إما أن نفرق جميعا أو نسبح جميعا . والذين يتوقعون نتائج فورية يسيئون فهم المبادرة وتعقيد المشكلة . ولكن الكثير قد تحقق فقد صعد البنك الدولي من قروضه الممنوحة وفقا للسياسة العامة . كما أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يعملان سويا بتعاون وثيق . فقد ابديا في الاسابيع الاخيرة نهجا مرنا وابداعيا تجاه نفس المشاكل الصعبة التي تواجهها البلدان المنتجة للنفط .

لقد كانت هناك انتقادات كثيرة بأن تدفقات الموارد قد انخفضت . وقد يكون هذا صحيحا بالنسبة للبنوك في المدى القصير : اذ أنه يعكس جزئيا انخفاض الطلب على القروض في المدى القصير . ولكن البنوك لها دور حيوي يجب ان تلعبه في دعم مبادرة الولايات المتحدة . واننا واثقون بأنها ستصمد لذلك التحدي . وذلك لان البلدان الدائنة من جانبها تستجيب للحاجة الى ضمان التمويل اللازم للتكيف عن طريق الجدولة في نادي باريس ، وقروض صادرات جديدة ، وبرامج للمعونة ، ودعم الهيئات النقدية الدولية . والدول الاثنتي عشرة سوف تؤيد الزيادة العامة في رأس مال البنك الدولي للانشاء والتمهير في الوقت المناسب . وهي ترحب بالتقدم صوب بلوغ عملية اعادة التمويل الشاملة للمؤسسة الانمائية الدولية هدف ١٢ بليون دولار لمساعدة البلدان المعنية .

واننا ، بشكل أو بآخر ، سوف نقدم ، سواء على الصعيد الثنائي أو المتعدد الاطراف أو عن طريق مؤسسات الاتحاد الاوروبي ، ثلث المساعدة الانمائية الرسمية العالمية . وسوف نحافظ ونوسع ، كلما كان ذلك ممكنا ، من هذه التدفقات للوفاء

بالتزامات التي قطعناها على انفسنا منفردين لتحقيق الاهداف التي حددتها الامم المتحدة .

ان مشاكل افريقيا حادة بشكل خاص . وقد اعترف في الدورة الاستثنائية التي انعقدت في ايار/مايو ، بأن كثيرا من البلدان تواجه الان مشاكل اقتصادية خطيرة . ولكن الكوارث الطبيعية مثل الجفاف والكوارث التي خلقها الانسان مثل الحرب الاهلية قد جعلتها تزداد سوءا . واننا نتعاطف بشكل خاص مع شعب الكاميرون الذي عانى من الكارثة الطبيعية المفزعة في ليك نيوس .

وفي الدورة الاستثنائية المكرسة لافريقيا ، اعترفت البلدان الافريقية بالدور الذي ينبغي أن تقوم به هي نفسها . والبلدان الصناعية ، بما فيها الدول الاثنتي عشرة اتفقت على أهمية زيادة المساعدة الانمائية الرسمية لافريقيا وتحسين نوعيتها وفعاليتها . واننا ننفذ برامج معونة ثنائية هامة ونسهم في الوكالات الانمائية الاقليمية والدولية . وبالإضافة الى ذلك ، فاننا نقدم اسهاما جماعيا كبيرا عن طريق اتفاقية لومي الثالثة واتفاقات التعاون والارتباط الاخرى .

وأخيرا ، تواجه هذه المنظمة نفسها مشكلة خطيرة : وهي كيف تواجه أزمته المالية . فقد تأخر عدد من البلدان ، على مدى سنوات ، عن دفع اشتراكاته المالية أو حجب هذه الاشتراكات . وان الدول الاثنتي عشرة تقدم معا ما يقل قليلا عن ٢٠ في المائة من ميزانية الامم المتحدة . ونعتقد أن كل دولة ينبغي أن تفي بالتزاماتها القانونية . وقد أبدى الأمين العام جراءة باقتراح بعض التدابير التي وافقت عليها الجمعية العامة في دورتها المستأنفة في الربيع ، لمعالجة المشكلة قصيرة الأجل . ولكن الأمر يستلزم تدابير أخرى . فهناك حاجة واضحة لتغييرات في النظام مما سيؤدي الى توافق أوسع في الآراء حول المسائل المالية ويساعد في التغلب على تردد بعض الدول الاعضاء في الوفاء بالتزاماتها المالية .

واننا ممتنون للعمل الذي قام به فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى . وسوف نساهم مساهمة ايجابية وبناءة في مناقشة تقريره . ونؤيد انشاء آلية

جديدة لدراسة البرامج والميزانية ، تشكل من أجل ضمان اتخاذ قرارات فعالة ومن أجل الاسهام في ترشيد النظام وزيادة فعاليتها بدرجة أكبر . واننا ثابتون على دعمنا للميثاق ومن أجل جعل الامم المتحدة قوية وفعالة . وان الانضباط الاكبر في الميزانية وتطوير التنسيق والتقييد الشديد بالاولويات لا يمكن إلا ان يعزز المنظمة وهو يكفل استقرارها وقوتها في المستقبل .

وكما تبرهن عليه هذه الدورة ، ان العالم يواجه العديد من المشاكل الخطيرة - كثير من المشاكل التي لا يمكن تغطيتها في خطاب واحد ، وانني لم أحاول القيام بذلك . لذلك سأعمم اليوم مذكرة مكملة لهذا الخطاب ، في الوثيقة A/41/634 ، تحدد موقفنا حول عدد من القضايا الأخرى التي نعلق عليها أيضا أكبر قدر من الأهمية . لقد لاحظ فولتير مرة ، انهم في الهند والصين ، كانوا يعتقدون ان نبيا سوف يأتي من الغرب ، في حين ان الناس في أوروبا يتوقعون ظهور حكماهم من الشرق . وقد يكون الدرس من هذا اننا لدينا جميعا شيئا نتعلمه من الآخرين . ان الامم المتحدة مكان نصفه فيه الى الآخرين بقدر ما نتكلم . واذا فعلنا ذلك ، ربما نجد مما يشير دهشتنا اننا يمكن ان نتعلم من تجارب بعضنا البعض ونستفيد من حسن نية بعضنا البعض .

لقد حاولت أن أُبين كيف أن خبرتنا من خلال التعاون معاً في الاتحاد الأوروبي شكَّلت مواقفنا بشأن عدد من القضايا الرئيسية التي تواجه هذه الجمعية العامة . واعتقد أن هذه المواقف ، مع أنها طموحة في أهدافها ، فإنها منصفة وواقعية من حيث التطبيق العملي . ونعتقد أن هذا النهج يفي بالمبادئ التي التزمت بها هذه المنظمة . وفي سعيها إلى تحقيق الحرية والسلم والعدالة والديمقراطية ورخاء البشرية وتأييدنا لها ، وفي عرض صداقتنا على كل أولئك الذين يرجون لنا خيراً ، سنواصل السعي من أجل الوفاء بواجبنا تجاه البلدان الأخرى ، وبخاصة الأقل حظاً منّا . وفي الوقت نفسه سوف ندافع عما بنيناها معاً .

السيد فايرينين (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بـ

بدء ، اسمحو لي أن أهنيء رئيسنا على انتخابه لرئاسة الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة . فهو يحمل إلى منصبه الرفيع معرفة وخبرة فريدتين من واقع خدمته في مناصب متعددة . وبنغلاديش هو بلد يُشكر كل الشكر لإسهامه الطويل في العمل المتعلق بعملية التنمية في البلدان الأقل نمواً . وانني مقتنع بأنه سوف يقود هذه الدورة إلى تحقيق نتائج ناجحة مثمرة .

أود أن أعتنم هذه الفرصة أيضاً للإعراب عن امتناني الصادق للسفير دي بينيس ، الذي خدم بامتياز كبير كرئيس للجمعية العامة أثناء دورتها الأربعين . وعلى غرار هؤلاء الذين سبقوني في الكلام ، أود أن أعرب عن إعجابي بالطريقة التي اضطلع بها السيد دي بينيس بمهمته .

إن الجهود التي تتسم بالتصميم والزعامة القديرة للأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار ، في مواجهة الموقف الدولي الصعب الذي وصفه في تقريره ، تحظى بتأييد الحكومة الفنلندية الكامل .

عندما تحدثت من على هذه المنصة في السنوات الأخيرة لم أكن أرى سبباً يدعو إلى التفاؤل . وعلى الرغم من وجود مؤشرات على التحسن فإن هذا التقييم لا يزال سارياً . وبوجه خاص فإن العنف المتزايد ، الذي نتلقى عنه تقارير جديدة يومياً ،



يبعث على القلق . واذا لم تعمل الحكومات التي التزمت بالميثاق بشكل جماعي فعال ، فأنني أخشى أن تنهار مقاصدنا السامية وتسود المواجهة على التعاون ويحل العنف محل المفاوضات .

ومع ذلك هناك مؤشرات واعدة . فأثناء العام الماضي شهدنا تحسنا مشجعا فسي مناخ العلاقات بين الشرق والغرب . والمفاوضات الجارية في جنيف ، الشنائية والمتعددة الاطراف تبعث على الامل . وفي الميدان الاقتصادي نشهد أيضا تطورات إيجابية جديدة من المأمول أن تؤدي الى إعادة تنشيط المفاوضات الخاصة بالتعاون الاقتصادي الدولي والتنمية .

وترحب حكومتي بارتياح بالغ بإعادة تنشيط الحوار فيما بين الدولتين العظميين . وقد رحبنا بوجه خاص باتفاق رئيسي الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، في اجتماعهما الاول ، إدراكا منهما لمسؤوليتهما الخاصة عن حفظ السلم ، على أن الحرب النووية لا يمكن الانتصار فيها ولا ينبغي خوضها أبدا . وفي تعهد مشترك أعلنه الرئيسان انهما لن يسعيا الى تحقيق التفوق العسكري . ونأمل أن توفر هذه المبادئ أساسا قويا لاستمرار الحوار مما يسفر عن اتفاقات عملية . وقد أعطيا بالفعل حافزا جديدا من أجل إجراء حوار بشأن مجموعة واسعة من الموضوعات ، وبخاصة في مجال نزع السلاح . ونأمل أن تستمر الاجتماعات على جميع المستويات ، بما في ذلك أرفع المستويات ، كممارسة معتادة في العلاقات بين الدولتين العظميين .

وبالإضافة الى المفاوضات الشنائية بين الدولتين العظميين ، فإن مؤتمر نزع السلاح بجدول أعماله الواسع النطاق ، يهيئ محفلا هاملا للمفاوضات المتعددة الاطراف . ولايزال حظر الاسلحة الكيميائية ومنع الاسلحة النووية ، والحد من الترمانسات النووية ، ومنع سباق التسلح ، بما في ذلك منع امتداده الى مجالات جديدة ، وبخاصة الفضاء الخارجي ، لايزال كل هذا يشكل أولويات على جدول أعمال مفاوضات نزع السلاح المتعددة الاطراف . وبصفة خاصة فإن إبرام اتفاق بشأن الحظر الشامل للتجارب يعد

تدبيراً هاماً من تدابير نزع السلاح . ونحن ندعو الى هذا الاتفاق ونؤيد جميع التدابير التي قد تؤدي الى إبرام مثل هذا الاتفاق بما في ذلك الوقف الاختياري للتجارب .

وفي أوروبا ، أحرز تقدم كبير في إطار عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا . وقد أنجز الكثير ، واجتماعات الخبراء والمؤتمرات السابقة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في المجالات الثلاثة الهامة الواردة في الوثيقة الختامية - وهي مسائل الأمن والعلاقات الاقتصادية والمجال الانساني - توفر أساساً مضمونياً لتمييز التعاون . إن نتائج مؤتمر استكهولم تفتح امكانيات واسعة لزيادة الثقة المتبادلة فيما بين الدول الأوروبية ومن ثم توفر مزيداً من الاستقرار والأمن في قارتنا . وهي تشهد أيضاً على استمرار التزام الدول الـ ٣٥ المشاركة بتنفيذ أحكام الوثيقة الختامية . وان اجتماع فيينا للمتابعة في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا يوفر فرصة جديدة لاستعراض ما أنجز ورسم المسار المستقبلي لعملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا . وثمة تطور إيجابي آخر في مجال التعاون الدولي في الآونة الأخيرة يتمثل في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا التي عقدت في شهر أيار/مايو الماضي . وقد أظهرت الحكومات الافريقية تصميمها على تعديل سياساتها الداخلية وتكييف اقتصاداتها لتتماشى مع الحقائق الصعبة لبيئتنا الاقتصادية المعاصرة على الصعيدين الداخلي والخارجي . وأيد المجتمع الدولي هذا التوجه الجديد وذلك باعتماده بالاجماع برنامج افريقيا لاولويات الانتعاش الاقتصادي . والان فإن تنفيذ هذا البرنامج تنفيذاً كاملاً هو واجب من واجبات المجتمع الدولي . وفنلندا من جانبها قد بدأت بالفعل في إدماج برنامج افريقيا لاولويات الانتعاش الاقتصادي في برنامج فنلندا للتعاون من أجل التنمية في افريقيا . ومن المهم ، في رأينا ، أن تأخذ الحكومات المانحة في الاعتبار الاحتياجات المالية لبرنامج افريقيا لاولويات الانتعاش الاقتصادي عندما تتخذ القرارات بشأن مستويات إعادة التمويل في هتي المؤسسات المالية الدولية .

كما تفيد أهداف برنامج افريقيا لاولويات الانتعاش الاقتصادي التكافل بين  
مختلف جوانب التنمية الاقتصادية . ويميز البرنامج من الناحية العملية تفهم العلاقات  
المتشابكة بين البيئة واستخدام الموارد الطبيعية والنمو السكاني .

والوعي بهذه القضايا أخذ في الانتشار . وفي هذا السياق ، يجرى حالياً تحديد تدابير سياسية ملموسة في البرنامج الأفريقي . ويمكن بل وينبغي أن تطبق هذه التدابير في مناطق أخرى من العالم النامي . ولكنها يجب أن تحظى بالتأييد وتكمل بموارد خارجية من البلدان الصناعية . ويكتسب ذلك أهمية قصوى وخاصة الآن . حيث أن تنفيذ هذه البرامج التنموية المعقدة يتطلب اتخاذ تدابير صعبة للتكيف الاقتصادي .

وفي مجال التعاون الاقتصادي الدولي يقل تدريجياً عدد القضايا التي يمكن مواجهتها بعمل انفرادي . وللنظام التجاري المتعدد الأطراف المفتوح أهمية بالغة للتنمية الاقتصادية لكل البلدان وخاصة البلدان النامية . وترى حكومتي أن القرار الذي تم التوصل إليه في بونت ديل إيستي للشروع في اجراء جولة جديدة من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف كان ذا أهمية خاصة . ومما لفت فيه ، أن هذا القرار سيؤدي الى تحسين المناخ الدولي للسياسة التجارية . وتتطلع فنلندا الى المفاوضات بشقة ونتوقع أن الجولة الجديدة سوف تؤدي الى مزيد من تحرير التجارة وتقوية نظام الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (غات) واستجابة أفضل للتعاون الاقتصادي الدولي المتطور والعلاقات الدولية بوجه عام .

وينبغي أن تشكل التطورات الايجابية في التعاون الاقتصادي الدولي التي اشرت اليها توا الاساس لمزيد من التقدم بشأن القضايا الاقتصادية الدولية الهامة مثل المجالات المترابطة للمال والتمويل والمديونية والتجارة . وفي هذا الصدد ، ينبغي أن يوضع دور الأمم المتحدة في الميدان الاقتصادي . كذلك فان فكرة عقد دورة وزارية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي جديدة بالاهتمام .

لقد تكلمت عن الدلائل الايجابية في المجال الواسع للعلاقات الدولية . ولكنها لا تغير الصورة العامة التي تمود فيها المعاناة البشرية واستخدام القوة . وترفض الحكومة الفنلندية بشدة استخدام القوة في العلاقات الدولية بأي شكل من الاشكال . وينطبق ذلك على الاجراءات التي تتخذها الدول والاعمال التي يقوم بها الافراد على حد

سواء . وما زالت حقوق الانسان والحريات الاساسية تنكر في مناطق عديدة من العالم .  
و ضمان احترام هذه الحقوق والحريات هو مسؤوليتنا المشتركة .

واليوم ، نشهد اشكالا جديدة من العنف الدولي وبوجه خاص الارهاب . فالمفجحات  
الرئيسية في الصحف تصف بشكل متكرر الهجمات التي تنفذها مجموعات ارهابية تزعم أنها  
تدافع عن قضايا متعددة . وتستحق الاعمال الارهابية ضد الاشخاص الابرياء الادانة باقوى  
اشكالها .

ومن الضروري اتخاذ اجراءات دولية فعالة لكي نحول دون حدوث الارهاب . وفي  
العام الماضية ادانت الجمعية العامة

"جميع أعمال ونهج وممارسات الارهاب ، بوصفها أعمالا إجرامية ، أينما  
وجدت وأيا كان مرتكبها ، بما في ذلك تلك التي تهدد العلاقات الودية بين  
الدول وتهدد أمنها" . (القرار ٦١/٤٠ ، الفقرة ١)

وفي كانون الاول/ديسمبر الماضية اذان مجلس الامن بلا لبس كل الاعمال التي  
تنطوي على أخذ الرهائن والاختطاف واتفق على بيان مشترك حول الارهاب الدولي اذان  
"الارهاب بكل اشكاله" . وينبغي للمجتمع الدولي أن يطور وسائل جديدة وحديثة للسيطرة  
بشكل مشترك على اشكال العنف الجديدة . وبشكل مشترك ومتساو علينا أن نجد مبالا  
للقتاء على ما يقبع وراء العنف بصفة تدريجية . وعلى المدى الطويل سيكون لذلك  
فعالية أكبر من مجرد محاولة السيطرة على أعمال العنف .

ولا يسعني إلا أن أذكر المواجهة السياسية الواسعة النطاق والحرب المعلنه  
اللتين تسيطران على أجزاء من افريقيا وآسيا بالإضافة الى امريكا الوسطى والشرق  
الاطلس . وسوف تتاح لنا الفرصة لمناقشة هذه المسائل المشتملة في أعمال هذه الدورة  
للجمعية . وأود أن أتناول في خطابي هذا قضيتين اثنتين هما جنوب افريقيا والشرق  
الاطلس . فقد اتخذت الازمة في هاتين المنطقتين طابعا أكثر خطورة وأصبحت تعرض  
المجتمع الدولي لاطار متزايدة .

وكان الموقف في الجنوب الافريقي موضوع بحث في عدد من الاجتماعات الدولية الهامة خلال الاشهر المنصرمة . وفي جنوب افريقيا عقدت الاغلبية من الشعب العزم على انهاء نظام الفصل المنصري غير الانساني والقمع الذي يمارسه النظام المنصري . ولقد اصبحت الحاجة الى اجراءات دولية متضافرة لاقناع الحكومة في جنوب افريقيا بالتخلي عن نظام الفصل المنصري امرا واضحا . وتعمل فنلندا بالاشتراك مع بلدان الشمال الاوروبي الاخرى من اجل زيادة الضغط الاقتصادي والنفوذ الاخرى على جنوب افريقيا . ونتوقع من مجلس الامن ان يتخذ قرارا مبكرا بفرض جزاءات فعالة على جنوب افريقيا . وتقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية تخفيف المصاعب الاقتصادية التي تتسبب فيها جنوب افريقيا لجيرانها . ونناشد كل البلدان ان تزيد من مساعدتها الاقتصادية والانسانية الى دول خط المواجهة والتعاون مع مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي .

وإن الدورة الاستثنائية الرابعة عشر للجمعية العامة بشأن ناميبيا التي عقدت في الاسبوع الماضي والتي قمت بعرض الموقف الفنلندي فيها قد اظهرت بكل وضوح ودقة ان المجتمع الدولي لا يستطيع التفاوض عن أي حجج لتأخير تحقيق الاستقلال النامبي على اساس قرار مجلس الامن رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) .

والموقف في الشرق الاوسط مازال خطيرا . وهناك خطورة بحدوث انتهاكات على نطاق اوسع . ففي الاشهر الماضية ، شهدنا عددا من الاحداث المأساوية التي اسفرت عن وقوع العديد من الضحايا .

إن السلم الدائم والعدل في الشرق الاوسط لا يمكن تحقيقه إلا إذا تم تنفيذ قرارات مجلس الامن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وتأمين الحقوق المشروعة للفلسطينيين حيث يشكل ذلك اساسا للتسوية . وينبغي البحث باسهاب في امكانات عقد مؤتمر دولي لفرض التوصل الى تسوية شاملة للصراع باشتراك كل الاطراف المعنية بما في ذلك الفلسطينيين ومنظمة التحرير الفلسطينية .

وتلعب الامم المتحدة وعمليات حفظ السلم الخاصة بها دورا حيويا لاقامة ظروف مؤاتية من أجل التوصل الى حل سياسي . ولقد أثبتت هذه العمليات أنها أداة هامة في معالجة الازمات . وخلال العام الحالي ، تابعت قوات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة في لبنان مهامها في ظل أخطار متزايدة ودائمة . وهي تعمل في ظل موقف متدهور ناجم عن عدم قدرة الاطراف المعنية على التوصل الى اتفاق بشأن الترتيبات الامنية في المنطقة وتفهم دور قوة الامم المتحدة في جنوب لبنان . ومهما كانت الحالة الراهنة غير مرضية ، فان فنلندا مازالت تؤمن بدور قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان (يونيفيل) . ونشعر بالامتنان لجهود الأمين العام وموظفيه التي لا تكل في تمحيص الموقف .

يوفر الميثاق مدونة دولية لقواعد السلوك تلزم كل الدول الاعضاء . وإن المهمة الأولى والرئيسية للأمم المتحدة هي صيانة السلم والامن الدوليين . وينبغي لهذه المنظمة بغية الاضطلاع بمهمتها أن تتحمل مسؤوليتها عن الامن الجماعي كما تحدد ذلك في الميثاق وأن تبذل كل الجهود لتطوير نظام أكثر استقرارا وأمنا وعدلا لـدول مختلفة ومتكافئة ومتكافلة . وينبغي للأمم المتحدة أن تساعد في حل الصراعات والنزاعات بين الامم ويجب أن تعزز التقدم الاقتصادي والاجتماعي وحقوق الانسان .

لقد تغير الزمن واتسع نطاق التحديات التي تواجه المنظمة ، ومن أخطر التحديات الجديدة التي تجابه المجتمع الدولي ، حماية بيئتنا المشتركة ، ذلك أن حماية البيئة أصبحت مشكلة تتخذ أبعادا دولية على نحو متزايد . ففيما يتعلق ببلدنا ، تبذل فنلندا جهودا نشطة في منطقتنا للنهوض بالبيئة ، ومن الأمثلة على النتائج التي تحققت فعلا الاتفاقية المتعلقة بالتلوث الجوى عبر الحدود التي تم التفاوض بشأنها تحت رعاية اللجنة الاقتصادية لأوروبا ، واتفاقية حماية البيئة البحرية لبحر البلطيق . وسوف تتقدم فنلندا قريبا خلال اجتماع المتابعة الذي سيعقده في فيينا مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، باقتراح تدعو فيه الى عقد اجتماع خبراء بشأن البيئة .

الا أن التعاون الاقليمي ، على أهميته ، لا يفي وحده باحتياجاتنا ، ذلك أن الجهود التي يبذلها سكان العالم الآخذين في النمو بشكل مطرد تلك الجهود التي يبتغون منها تحقيق معدلات من الاستهلاك المادى متزايدة الارتفاع ، ترهق البيئة العالمية أكثر فأكثر بما يترتب على ذلك من نتائج يرى أكثر المحللين تشاؤما انها قد تفضي الى كارثة . ويجدر بالبشرية ان تأخذ هذا التهديد مأخذا جادا . وينبغي للأمم المتحدة ان توفر لنا الوسائل العملية للنهوض بالتعاون الدولي في هذا المجال ذي الأهمية الأساسية والحيوية .

وتقوم فنلندا ، بالتعاون مع سائر بلدان الشمال الأوروبي ببحث منهجي لسبل ومساائل دعم المنظمة . ونحن نستشهد في تلك الجهود بما يرد في تقارير الأمين العام عن أعمال المنظمة ، من مبادئ توجيهية مفيدة . ان منظماتنا منظمة دول ذات سيادة لكل منها حاجتها المشروعة الى الأمن والرفاهية . ولكنها أيضا منظمة تقوم على المسؤولية المشتركة ، فالأمم المتحدة لن تكون قوية أو ضعيفة الا بقدر ما نريده لها نحن الدول الاعضاء .

وفي ضوء تطلعاتنا وانجازاتنا المشتركة تبدو الأمانة المالية والادارية التي تهر بها الأمم المتحدة حاليا من المفارقات . فأخر ما تناهى اليها من تطورات يبعث



يبعث على القلق الشديد ازاء مقدرة المنظمة على النهوض بمهمتها ، وكما نعرف ، فان التعثر المالي يهدد قدرة الامم المتحدة على البقاء . وهذه الحالة تدعو الى عظيم الاسف ولا يمكن التغاضي عنها . فالازمة المالية تسء الى سلطة المنظمة بل هي امر مخالف للميثاق .

ويجب علينا ان نبذل كل الجهود كي نعيد الى الامم المتحدة مصداقيتها ونصلح وضعها المالي بما يمكنها من الاستمرار في اداء مهمتها اما الشرط الاساسي لتمحيح الوضع المالي فهو ان تسدد جميع البلدان بالكامل ودون ابطاء المبالغ المتأخرة وتلك المستحقة حاليا عملا بالميثاق .

وفضلا عن ذلك ، ينبغي لنا ان تعكف على المسألة المتعلقة بكفاءة المنظمة . فخلال الاسابيع المقبلة ستبحث الجمعية العامة توصيات فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى . وقد اقتضت الضرورة ان يجرى الفريق هذه الدراسة التي توفر في رأينا اساما مفيدا لمزيد من المناقشات بشأن اتخاذ تدابير علاجية طويلة الاجل بفيئة النهوض بأداء الامم المتحدة .

وقد ابرزت في كلمتي الدور الفريد الذي تفضل به الامم المتحدة بموجب ميثاقها . وفنلندا تؤيد بمدق ما ذكره الامين العام في تقريره من ان الامم المتحدة لا بد ان تصبح تلك القوة البّناء التي نحتاج اليها في مجال الشؤون العالمية ميسر الحاجة . فالمشاكل المعقدة التي يشهدها عالم متزايد التكافل لا يمكن ان تحل الا بعمل فعال متعدد الاطراف . ذلك هو الدور الذي ينبغي للامم المتحدة ان تفضل به وتمونه .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٥